العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
Issue No. 260 January 2024

AL-OMRAN AL-ARABI
العدد 260 - كانون الثاني (يناير) 2024

شراكة وتحالف استراتيجي

بين البلدان العربية والافريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية

- الاقتصاد الألماني: تراجع مناخ الاعمال وخفض التوقعات للنمو الاقتصادي للعام 2024
- سلسلة نشاطات هامة لاتحاد الغرف العربية في مستهل عام 2024
- ملتقى ومعرض الشباب العربي واستشراف المستقبل ينعقد في مصر
- لجنة النقل واللوجستيات بدورتها الرابعة والعشرين تنعقد في القاهرة

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

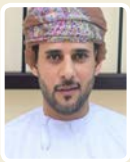

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

سلاسل الإمداد العالمية.. رهينة الصراعات الإقليمية والدولية

خلطت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة الأوراق منذ اليوم الأول للمعارك المستمرة منذ 7 تشرين الأول 2023، خصوصا في ظل دخول أكثر من طرف على خط الصراع، وانخراط مضيق باب المندب في مرمى الحرب، من خلال هجوم "الحوثيين" على سفن تجارية تمر في ممر مائي يمثل 30 في المئة من إجمالي حركة سفن الحاويات العالمية، ويحتوي على سلع وبضائع بملايين الدولارات.

وفتح التدخّل "الحوثي" الباب أمام مخاوف تتعلق بحجم الضرر الذي سيصيب سلاسل الإمداد العالمية وقطاع الطاقة إذا ما تطور الأمر وتوسع نطاقه.

ويعد أمن البحر الأحمر وممراته الحيوية –ومضيق باب المندب وقناة السويس– مهماً للتجارة والاقتصاد العالمي برمته، حيث يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي وبحر العرب من الجنوب مضيق باب المندب الاستراتيجي، فيما تربطه قناة السويس بالبحر المتوسط من الشمال والتي يمر عبرها نحو 12 في المئة من التجارة العالمية. ولغاية الآن انخفضت إيرادات قناة السويس منذ بدء الحرب بنسبة تتجاوز 35 في المئة، وهو ما أثّر على الاقتصاد المصري الذي تتغذّى خزينته من عوائد قناة السويس.

ويعني تعرض أمن البحر الأحمر –شريان التجارة العالمي– لأي تهديد أن خللاً سيصيب سلاسل الإمداد ويفتح تساؤلات حول استقرار سوق الطاقة عالمياً، حيث يحمل طريق البحر الأحمر نفسه ما يقرب من عُشر إمدادات النفط المنقولة بحرًا، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

كما وتشكل مياهه حلقة الوصل الملاحية الأقصر والأسرع بين آسيا وأوروبا، وأي تغيير لمسارات السفن يعني إطالة مدة الرحلة وهذا سيؤدي إلى تأخر وصول الإمدادات وارتفاع الأسعار، مع ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي وأيضا ارتفاع تكلفة النقل البحري. ناهيك عن ارتفاع تكاليف التأمين سواء على السلع العالمية أم على تجارة النفط والغاز.

كما تشكل تكلفة التأمين في منطقة الشرق الأوسط عبئاً على النقل البحري خصوصاً وأنها تعد منطقة صراعات، ونظراً لطبيعة المضايق الجغرافية وضيقها، يكون استهداف السفن فيها أمرا سهلاً.

ويبلغ عرض مضيق باب المندب 29 كيلو متراً فقط، وهو من أكثر الممرّات البحرية ازدحاماً في العالم، ينتقل عبره ما بين 5.5 مليون برميل نفط إلى 6 ملايين برميل يومياً من الخليج إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. و8 في المئة من الغاز الطبيعي المسال. وهو ما يشكل نحو خمس الاستهلاك العالمي من النفط والذي يمثّل استقراره أهمية بالغة لأمن الطاقة العالمي. كما أنه من أهم المسارات المائية في العالم لشحنات السلع المتجهة إلى آسيا، بما في ذلك النفط الروسي.

كما يمر نحو 40 في المئة من تجارة النفط المنقولة بحراً عبر مضيق هرمز يومياً، إلى جانب شحنات الغاز الطبيعي المسال من قطر، والتي ساعدت أوروبا على استبدال الغاز الروسي.

إلى جانب ذلك، أجبرت التهديدات عمالة الشحن العالمية كشركة MSC Mediterranean Shipping التي تستحوذ على خمس القدرة الاستيعابية لسوق الحاويات العالمي، وشركة "ميرسك" التي تدير ثاني أكبر أسطول لشحن الحاويات في العالم، وغيرها من الشركات الكبرى، على تغيير مسار سفنهم بعيداً عن البحر الأحمر وتدرس هذه الشركات تجنب المرور في الطريق الأقصر ملاحياً إلى أوروبا مطالبين بوجود بند في العقود المبرمة مع الشركات بالسماح لهم بإرسال سفنهم عبر أفريقيا إذا أرادو تجنب المرور قبالة سواحل اليمن.

وهذا يعد تحولاً في خارطة الملاحة البحرية التجارية والعودة إلى ما قبل بناء قناة السويس كما أن الالتفاف حول إفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح يعني إطالة زمن الرحلة بمقدار سبعة إلى 10 أيام مقارنة باستخدام قناة السويس.

تطورات تأتي في وقت وصفته منظمة التجارة العالمية بالصعب بالنسبة لسلاسل التوريد العالمية، فقناة بنما التي يمر عبرها نحو 5 في المئة من حجم التجارة المنقولة بحراً يفتك بها هي الأخرى الجفاف ويتسبب في تأخير سفن الشحن التي تمر عبرها.

التهديد الجديد في عالم الشحن والذي من الممكن أن يؤثر على التجارة بدءاً من النفط إلى السيارات يضع قدرة صمود واحتمال الاقتصاد العالمي أمام اختبار جديد عبر سلاسل التوريد. وهو الذي لم يفق بعد من أوجاع الجائحة التي قلبته رأساً على عقب وليس انتهاءً بالحرب الروسية الأوكرانية وزيادة التضخم وسياسة النقد التشددية في العامين الأخيرين.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

شراكة وتحالف استراتيجي بين البلدان العربية والافريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية

سلسلة نشاطات هامة لاتحاد الغرف العربية في مستهل عام 2024

الأمن القومي الإستراتيجي في ميزان العلاقات الدولية والسيادة الوطنية

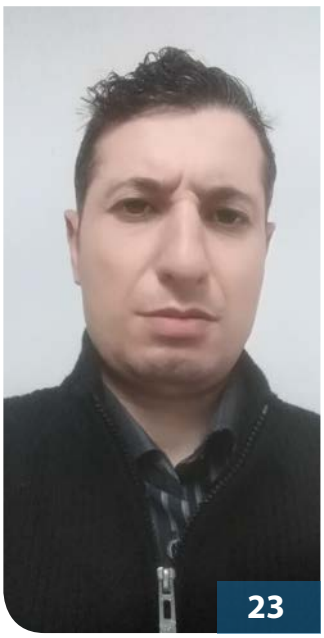

انعقاد لجنة النقل واللوجستيات بدورتها الرابعة والعشرين في القاهرة

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

شراكة وتحالف استراتيجي بين البلدان العربية والافريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية 9

نشاط الاتحاد

سلسلة نشاطات هامة لاتحاد الغرف العربية في مستهل عام 2024 14

منتديات

ملتقى ومعرض الشباب العربي واستشراف المستقبل ينعقد في مصر 20

مقال

الأمن القومي الإستراتيجي في ميزان العلاقات الدولية والسيادة الوطنية 23

نقل ولوجستيات

انعقاد لجنة النقل واللوجستيات بدورتها الرابعة والعشرين في القاهرة 25

العدد 260 -كانون الثاني (يناير) 2024
Issue No. 260 January 2024

AI Will Transform the Global Economy: Let's Make Sure It Benefits Humanity

The ongoing conflict has heightened uncertainty and geopolitical risks in the MEA and MNA region

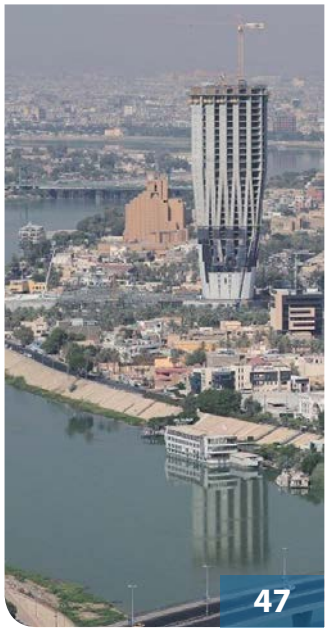

غرف مشتركة

الاقتصاد الالماني: تراجع مناخ الاعمال وخفض التوقعات للنمو الاقتصادي للعام 2024 29

أخبار 34

ARAB ECONOMY

THE ONGOING CONFLICT HAS HEIGHTENED UNCERTAINTY AND GEOPOLITICAL RISKS IN THE MEA AND MNA REGION 47

ARTIFICIAL INTELLIGENCE

AI WILL TRANSFORM THE GLOBAL ECONOMY: LET'S MAKE SURE IT BENEFITS HUMANITY 56

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

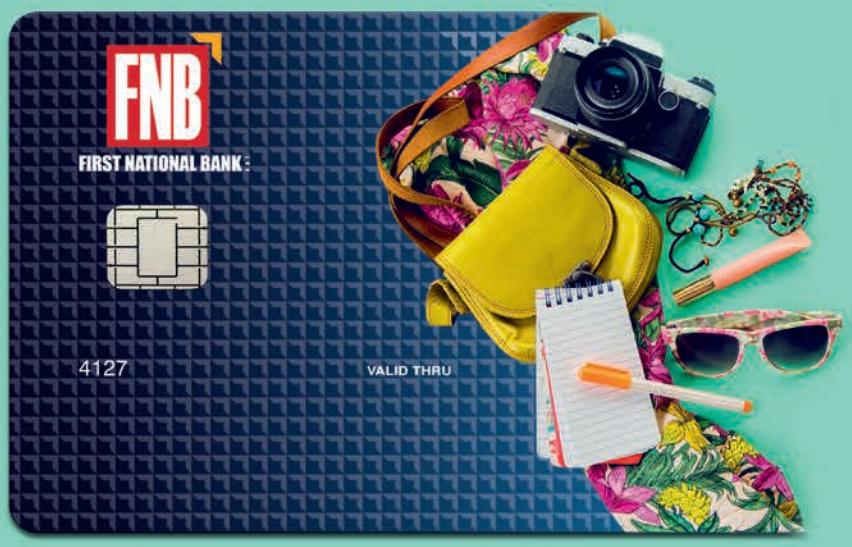

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

spirit.

المؤتمر الاقتصادي للغرف العربية الإفريقية ينعقد في مدينة الداخلة المغربية

خالد حنفي: نحو بناء شراكة وتحالف استراتيجي بين البلدان العربية والافريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية

عقدت أعمال المؤتمر الاقتصادي للغرف العربية الإفريقية، في مدينة الداخلة في المملكة المغربية خلال الفترة 20-21 كانون الاول (ديسمبر) 2023، تحت رعاية ملك المغرب محمد السادس، وبحضور وزير الصناعة والتجارة المغربي رياض مزوّر، ورئيس اتحاد الغرف الافريقية والاوروميتوسطية ورئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل، ورئيس جامعة الغرف المغربية الحسين عليوي، ورئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الدكتور هاشم حسين، إضافة إلى مشاركة لافتة من القطاع الخاص العربي والافريقي.

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال إلقاء كلمة الاتحاد في افتتاح أعمال المؤتمر أنّ "انعقاد المؤتمر في المغرب وفي مدينة الداخلة بالتحديد له دلالة كبيرة واستراتيجية، أولا لما تحققه المغرب من نهضة اقتصادية واجتماعية وتنموية كبيرة، وثانيا لأهمية مدينة الداخلة بالتحديد التي تشكل همزة وصل بين المحيط الاطلسي وأوروبا وأميركا الجنوبية، فضلا عن وقوع مدينة الداخلة في قلب الصحراء المغربية التي هي جزء لا يتجزأ من المغرب".

وقال: تأتي أهمية المؤتمر الاقتصادي للغرف العربية – الافريقية لما تحتله أفريقيا من مكانة مهمة للدول العربية؛ حيث تربطهما علاقات تاريخية وثقافية واجتماعية ومخاطر مشتركة، وكانت بداية التعاون العربي – الأفريقي بتأطير ذلك عبر إيجاد روابط الشراكة والتعاون مع الدول الأفريقية، خاصة أن القارة الأفريقية تمتلك مقومات تنوع كبيرة، وتقدم فرصاً استثمارية واقتصادية نوعية. وهي تشكل في نظر العديد من القوى الكبرى هدفاً لمشاريعها الاستثمارية، غير أن الدول العربية للقرب الجغرافي والتقارب والجوار وتشابه القضايا تحوز أفضلية على غيرها من الحكومات والتكتلات الدولية.

ورأى أن تعزيز التعاون مع القارة الأفريقية اقتصادياً وسياسياً بشكل قوي وفكر يختلف عن القوى العالمية التقليدية التي تهيمن على القارة الأفريقية، ستكون له فوائد كبيرة لكل الأطراف، خاصة حيال زيادة الخطوات الحالية لعدد من الدول العربية التي كانت لها أدوار إيجابية في المساعدة في تسويات وحلول سياسية لأزمات معقّدة، كما أن بعض الدول العربية طوّرت مشاريع مهمة ليس فقط في قطاعات الموارد الطبيعية والمعادن الثمينة، ولكن أيضاً في قطاعات البناء والصناعة والخدمات في جميع أنحاء القارة.

وأكد الامين العام على أهمية تعزيز مبدأ الشراكة المتساوية والاستفادة من التعاون التجاري والاقتصادي وفرص الاستثمارات، وهي أمور يمكن أن تساعد القارة الافريقية على تحقيق أهدافها الخاصة المتعلقة بالبطالة والكفاءة الاقتصادية، وتساعد الدول العربية في الفرص الواعدة في هذه القارة، وتأمين المصادر التمويلية اللازمة لتنفيذ المشاريع المشتركة في مختلف المجالات.

وشدد على أهمية تذليل العقبات أمام القيود الجمركية التي تحد من رفع حجم مستوى التبادل التجاري، مع البحث في نفس الوقت عن إجراءات تعويضية للآثار التي تترتب على مثل هذا الخفض على بعض الاطراف المحتمل تضررها.

وتابع: تتعدد الفرص الريادية التي تنتظر رواد الأعمال العرب

في إفريقيا، ويمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال تقرير النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة لعام 2023(GSER 2023)، والذي أظهر سطوع نجم العاصمة الكينية "نيروبي" كمركز رائد للابتكار التكنولوجي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يمثل نظام التكنولوجيا المالية في المدينة حوالي 41 في المئة من إجمالي صفقات رأسمال المخاطر في مجال التكنولوجيا خلال الفترة من 2018 إلى 2022 في إفريقيا جنوب الصحراء، لترتفع قيمة النظام الإيكولوجي للشركات الناشئة في "نيروبي" بنحو281 في المئة خلال الفترة من يوليو 2019، وحتى ديسمبر 2022، لتعزز مكانتها كأفضل وجهة في القارة أمام رواد الأعمال. كما تمتلك القارة السمراء ثروة بشرية هائلة، وهناك توجه لمواكبة الحداثة وريادتها في بعض المجالات، حيث أن بعض دول القارة قد أصبحت رائدة في استخدام التكنولوجيا المالية بصورة تفوق الدول الغربية، وذلك مؤشر لإمكانية استيعاب التكنولوجيا بسرعة فائقة وترجمتها لعوائد مجزية للمستثمرين. في حين أن الطبقة الوسطى في القارة الافريقية تتطور، جالبة معها توقعات جديدة وتحولاً في أنماط الإنفاق، فبحلول عام 2025، سيستخدم 475 مليون فرد في إفريقيا جنوب الصحراء الإنترنت عبر الهاتف المحمول وذلك بحسب توقع GSMA (النظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول)، وبالتالي فإنّ القارة الافريقية تقدم فرصة رائعة للبلدان العربية من أجل تنمية أعمالها ورفع حجم استثماراتها.

ونوه الى أن الزراعة تعد من بين أكثر القطاعات نموا في أفريقيا، ويساهم هذا القطاع بأكثر من 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وقد حقق معدلات نمو جيدة بفضل السياسات الحكومية التي تعطيه أولوية قصوى. كما يمثل القطاع المالي أحد أهم القطاعات في أفريقيا، حيث للقطاع المالي تأثير كبير على مجموعة واسعة من القطاعات مثل الرعاية الصحية والزراعة والإسكان والتعليم، يوفر فرصا واعدة للاستثمار.

وختم بالقول إن العالم يمر بمرحلة فيها تحولات اقتصادية عميقة؛ حيث تشهد تسارع ظهور التقنيات المبتكرة، والتحول إلى قطاعات اقتصادية جديدة، وإعادة التصور لسلاسل الإمداد العالمية، ما يفتحُ آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة بين البلدان العربية ودول القارة الأفريقية؛ خصوصاً مع وجود الممكنات في الجانبين، من موارد طبيعية، وموقع جغرافي مميز، وقوى بشرية شابة.

نزار بركة

أكد وزير التجهيز والماء المغربي، نزار بركة، أنّ "تعزيز سبل التعاون الاقتصادي بين بلدان منطقة العالم العربي وإفريقيا يظل رهينا بتطوير الاستثمار وإرساء شراكات استراتيجية مستدامة"، موضحا أنّ "تعزيز هذا التعاون يتطلب التزاما مشتركا بتفعيل التكامل التقني والاقتصادي بين بلدان المنطقة، وبناء شراكات قائمة على الاستدامة والتنمية الاقتصادية في إطار مشاريع استثمارية مشتركة تهم مجموعة من القطاعات".

وأكد، بركة على "ضرورة إرساء استراتيجية عربية – إفريقية واضحة المعالم لرفع التحديات ووضع خارطة طريق لتحقيق تعاون اقتصادي بناء وقوي يرتكز على المؤهلات والإمكانات التي تزخر بها بلدان المنطقة، لاسيما الطاقة الأحفورية والمتجددة والموارد الطبيعية الغنية، باعتبار أن كل هذه الإمكانيات تعد محركا قويا للتنمية الاقتصادية".

وأشار بركة إلى أن البلدان العربية والإفريقية مدعوة إلى تعزيز قدراتها في مواجهة التحديات المشتركة، كتغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يساهم في دعم التكامل الإقليمي وتعزيز أسس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

الحسين عليوي

من جهته، أكد رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، الحسين عليوى، على "ضرورة تعزيز وتفعيل أسس التكامل والشراكة الاقتصادية بين الدول العربية والإفريقية ودعم التعاون بينها، في أفق إحداث قطب اقتصادي قوامه التنسيق بين السياسات المعتمدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفق نظرة مستقبلية تكاملية وتشاركية".

وأوضح أنّ "هذا العمل يتطلب من الجميع الوقوف على مختلف العراقيل والمعوقات التي تعترض تطوير التعاون الاقتصادي بين الطرفين، ودراسة مختلف السبل الكفيلة بالنهوض بالاستثمار العربي الإفريقي والرفع من حجم المبادلات التجارية بينهما".

لافتا إلى "أهمية التركيز على الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الغرف المهنية في البلدان العربية والإفريقية، من خلال مد قنوات التواصل وبناء جسور التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين من الطرفين".

ودعا عليوى رجال الأعمال العرب والأفارقة إلى "تضافر الجهود من أجل إرساء شراكة استراتيجية متميزة مبنية على مؤهلات المنطقتين والقيم المشتركة بينهما"، مذكرا في هذا الصدد، بالدور الهام المنتظر من التنظيمات الدولية الإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الإفريقية لتعزيز التعاون بين الجانبين خدمة للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة بينهما.

الخطاط ينجا

من جانبه، أكد رئيس مجلس جهة الداخلة – وادي الذهب، الخطاط ينجا، نيابة عن رئيسة جمعية جهات المغرب، على "ضرورة الانفتاح على مسارات جديدة للتعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة بين الدول الإفريقية والعربية، خاصة مع الإمكانيات المتاحة لدى الجانبين من موارد طبيعية وموقع جغرافي متميز وثروة بشرية واعدة، فضلا عن التقارب في الثقافة والجغرافية، والقواسم المشتركة بين الشعوب".

واعتبر ينجا أنّ "إرساء شراكات استراتيجية بين الدول العربية والإفريقية تعد واحدة من أهم ركائز بناء العلاقات وتنميتها، بالنظر إلى أنها تحقق المنفعة المتبادلة وتساهم في تعميق التعاون والاهتمام المشترك، فضلا عن دورها المحوري في توحيد المواقف بين الدول بناء على اتفاق المصالح السياسية أو الاقتصادية، ما يعزز حضورها الدولي ومكانتها العالمية".

أحمد الوكيل

بدوره، نوّه رئيس اتحاد الغرف الإفريقية، رئيس اتحاد الغرف التجارية

المصرية أحمد الوكيل، إلى أنّ "رجال الأعمال والمستثمرين بالغرف العربية ونظيراتها الإفريقية يلتئمون في مدينة الداخلة من أجل مستقبل أفضل لشعوب منطقة العالم العربي وإفريقيا، ولفائدة دعم ركائز النمو الاقتصادي وتعزيز أسس التنمية المستدامة في هذه المنطقة".

وشدد الوكيل على أن "هذا الحدث الاقتصادي يشكل مناسبة لتبادل الآراء والنقاش حول السبل الكفيلة بنشر النماء والازدهار في هذه المنطقة، والعمل سويا على توفير المناخ الملائم لإرساء شراكات استراتيجية بين الفاعلين الاقتصاديين في إفريقيا والعالم العربي من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي المنشود".

منير ليموري

من جانبه، قال رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات الترابية، منير ليموري، إن "العالمين العربي والإفريقي يتوفران على إمكانيات هائلة لتحقيق تعاون اقتصادي كبير في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كالفلاحة والصناعة والبنية التحتية والتكنولوجيا والتجارة، مع إمكانية خلق فرص استثمارية جديدة من شأنها تحقيق وتعزيز أسس التنمية".

وبيّن ليموري أنّ "الأطراف العربية والإفريقية مدعوة بدورها، أكثر من أي وقت مضى، للعمل على توفير قاعدة صلبة لاحتضان مبادرات التعاون بكل أشكالها، ثنائية أو متعددة الأطراف، في انسجام مع ما تتيحه القوانين والتنظيمات المؤطرة".

وأشار، في هذا السياق، إلى أنّ "تكثيف آليات التعاون بين الجماعات الترابية العربية والإفريقية، من خلال إقامة شراكات واتفاقيات للتعاون في مجال التدبير المحلي، من شأنها دعم الشروط الفضلى للتسويق الترابي الجيد، بما يعزز فرص القطاع الخاص في الاستثمار بشكل أفضل وناجع، ويجعل هذا القطاع شريكا حيويا في تحقيق التنمية المحلية".

التوصيات

دعا المشاركون في المؤتمر الاقتصادي للغرف العربية–الإفريقية، الذي اختتم أعماله بالداخلة، إلى إحداث منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية والإفريقية، تضم منطقة التبادل الحر الإفريقية ومنظمة التبادل الحر العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المجموعتين.

وأكد المؤتمرون، على ضرورة تحسين التجارة العابرة للحدود بين الدول العربية والإفريقية عبر تحسين وتطوير إجراءات دخول وخروج البضائع بين هذه البلدان، وإزالة الحواجز الجمركية، وتذليل العراقيل والمعوقات التي تحد من تقوية العلاقات التجارية وتطوير حركية الاستثمار.

وطالبوا بالعمل على رفع القيود غير الجمركية وتسهيل إجراءاتها بين المنطقتين العربية والإفريقية من أجل تشجيع التبادل التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح القطاعات الإنتاجية، داعين إلى استغلال التجمعات الاقتصادية الموجودة في المنطقتين لإنشاء مشاريع صناعية وخدماتية وزراعية من طرف الدول العربية بشراكة مع نظيراتها الإفريقية.

وركّزت توصيات المؤتمر على أهميّة إنجاز بنى تحتية في مختلف الميادين لتشجيع الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك استثمارات الدول العربية ذات الفائض المالي، مع أهميّة إدخال إصلاحات كاملة وجذرية على القوانين المرتبطة بحركة التجارة والاستثمارات المالية، إلى جانب تعزيز الخطوات المتخذة في مجال تحسين بيئة الاستثمار، ونشر المعلومات عن قوانين الاستثمار والفرص المتاحة بين المجموعتين.

وأكد المؤتمرون في هذا الإطار، على ضرورة توضيح الرؤية في كل ما يتعلق بالتشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار وتوفير ضمانات للمستثمرين، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتحويلات النقدية والمالية للمستثمرين في الدول الإفريقية والعربية، وتوفير سياسات مالية واقتصادية من شأنها ضمان الاستقرار في التعامل مع المستثمرين.

وحثّ المؤتمرون على وجوب إيجاد شراكة عربية افريقية متكاملة تؤسس لتنفيذ برامج تنموية مستدامة والتشجيع على إقامة مشاريع استثمارية مشتركة، والعمل على استغلال المؤهلات التي توفرها الطاقات المتجددة في مختلف بلدان إفريقيا والدول العربية.

ودعا المؤتمرون إلى ضرورة تشجيع مؤسسات التمويل الإنمائي العربية الإقليمية والوطنية لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في البلدان الإفريقية.

خالد حنفي من مقر جامعة الدول العربية:
إطلاق مبادرة دولية عربية "لتعارفوا"
لتعزيز التعاون الثقافي والتجاري والسياحي مع دول العالم

شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في سلسلة من اللقاءات والنشاطات، حيث جرى في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، بتاريخ 10-4-2024 توقيع اتفاقية تعاون بين اتحاد الغرف العربية ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، وشركة OPENETوعلامتها التجارية "انتيكا" ممثلة بمديرها العام أحمد نصر، وجامعة الدول العربية ممثلة بمعالي الأمين المساعد السفير د. علي بن إبراهيم المالكي. وقد تمّ إطلاق مبادرة "لتعارفوا" وهي مبادرة عربية دولية للثقافة والتجارة والسياحة يصاحبها معرض عربي للتواصل مع العالم، تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاقتصادية.

تعقيبا على إطلاق المبادرة، وتوقيع اتفاقية التعاون، نوّه امين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، بتوقيع الاتفاقية وإطلاق مبادرة "لتعارفوا" وذلك نظرا لأهمية المعارض التي تقام في العالم كونها تعد فرصة فريدة للتعريف بالدول التي تشارك فيها، على كافة المستويات، الثقافية، التجارية، الحضارية، السياحية، العلوم والتكنولوجيا، والفنون والتراث، الى جانب المنتجات والصناعات المختلفة التي تشتهر بها.

وتحدّث الدكتور خالد حنفي عن أهمية المبادرة "التي سوف تتضمن إقامة معارض عربية في الدول الأجنبية بالتعاون مع الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة، حيث هناك إمكانية لاستضافة هذه المعارض في دول مقار هذه الغرف بفترات محددة يتم الاتفاق عليها، بحيث تشكل المعارض منصة للتواصل والترويج على كافة المستويات وتعزيز الروابط العربية مع العالم وتقديم رؤية متقدمة عن العالم العربي".

ورأى أنّ "هذه المعارض تتيح فرصة تسويقية وترويجية واسعة للدول والشركات الكبيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

والمبتكرين، إضافة الى اللقاءات الثنائية التي توفرها لأصحاب الأعمال والتي ينتج عنها عادة شراكات تجارية أو استثمارية".

ولفت إلى أنّه "من الأهمية بمكان أن تكون جامعة الدول العربية المظلة الرسمية للمبادرات العربية الهادفة الى التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز مكانته عالميا، وتعزيز الحوار وفهم والاطلاع على الثقافات المتنوعة، شريكا لاتحاد الغرف العربية (ممثل القطاع الخاص العربي)، في تبني هذه المبادرة والعمل على تحقيقها"، معتبرا أنّه "نظراً لأهمية دور الغرف التجارية العربية الأجنبية والمشتركة في هذا الموضوع، سيقوم اتحاد الغرف العربية بالتنسيق مع الشركة المذكورة openet لإقامة المعارض لتكون شريكاً في عملية التنظيم والترويج ودعوة الشركات في الدولة المضيفة للمشاركة فيها مما يتيح المجال للتعارف وإقامة شراكات عربية – أجنبية، كما سيتضمن اقامة ركناً خاصاً بالتجارة والاستثمار، السياحة، الثقافة، الفنون، رواد الأعمال، الابتكار والاختراع، العلوم الإنسانية، واجتماعات ثنائية وورش عمل".

وكشف أمين عام الاتحاد د. خالد حنفي أنّه سيتم العمل على إنشاء منصة رقمية، تتيح للأفراد والمشاركين التواصل واستكشاف الفرص التجارية والاستثمارية وتسهيل التكامل الاقتصادي وإقامة الشراكات التجارية العربية الدولية، وقيام الزوار استكشاف مساحات العرض، وتكلفتها وحجز الأجنحة للمشاركة الحضورية أو الافتراضية، مع توافر نظام الحجز الذكي للأفراد.

لقاء سيدي ولد التاه في الرياض

والتقى أمين عام الاتحاد خلال زيارته إلى الرياض – المملكة العربية السعودية، المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية السابق في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، سيدي ولد التاه. وقد جرى خلال اللقاء البحث في سبل تعزيز التعاون المشترك بين اتحاد الغرف العربية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية.

وتمّ التداول خلال اللقاء في الشراكة الناجحة بين اتحاد الغرف العربية والمصرف العربي للتنمية، والتي تكرّست في العديد من الفعاليات والنشاطات. كما وجرى التطرّق إلى آليات تعزيز هذه الشراكة من خلال تنظيم المزيد من الفعاليات والنشاطات التي تدعم التنمية والتعاون الاقتصادي العربي – الافريقي. إلى جانب العمل على توقيع المزيد من اتفاقيات التعاون بين الجانبين، بما يصب في خدمة المصالح العربية – الافريقية المشتركة. وشدد أمين عام الاتحاد د. خالد حنفي على أنّ "اتحاد الغرف العربية، حريص على تعزيز التعاون مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (باديا). ويأتي هذا اللقاء مع مدير عام المصرف معالي سيدي ولد التاه، في سياق تبادل الآراء والأفكار، من أجل الارتقاء بمستوى

التعاون إلى مستويات تلبي أهدافنا المشتركة. حيث ينصب عمل الاتحاد في تعزيز العمل العربي المشترك والارتقاء بمستوى نشاط القطاع الخاص. في حين أنّ المصرف له باع طويل في العمل على تعزيز واقع التنمية الاقتصادية ليس في البلدان العربية فحسب بل في القارة الافريقية. ومن هنا يمكن القول إنّ هناك تكامل جوهري بين عمل الاتحاد والمصرف، والذي نأمل من خلال رفع مستوى التعاون والتنسيق في ما بيننا، أن يساهم أكثر فأكثر في خدمة الأهداف التنموية لبلداننا وشعوبنا العربية والافريقية".

وكشف عن الاتفاق خلال اللقاء على وجوب إقامة ممر لوجستي يربط بين منطقة الخليج العربي وافريقيا ومصر مرورا بالقارة الافريقية وصولا إلى أمريكا الجنوبية. وتمّ التأكيد على أهميّة المقترح والعمل على تنفيذه بالتعاون والتنسيق بين اتحاد الغرف العربية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (بادية)، وبالشراكة مع الجهات المختصة والمعنية في البلدان العربية والافريقية.

ونوّه حنفي بالدور المميّز الذي يلعبه المصرف على صعيد تحقيق التنمية سواء في البلدان العربية أو في القارة الافريقية، عبر المشاريع التنموية الضخمة التي ينفّذها والتي استفاد ويستفيد منها الدول العربية والافريقية. وأكّد أنّ "ممارسة المصرف لنشاطه ضمن إطار جغرافي يتعدى حدود العمل الإقليمي لجامعة الدول العربية، أسهم في تعميق روح التضامن والتعاون المشترك بين الدول العربية من جهة، وبين دول القارة الإفريقية من جهة أخرى".

بدوره أشاد سيدي ولد التاه بالعمل البارز الذي يقوم به اتحاد الغرف العربية، منوها بالفعاليات التي نظمها المصرف بالشراكة مع اتحاد الغرف العربية. وشدد على "أنّنا في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (باديا)، معنيون اليوم برفع مستوى التعاون والشراكة مع اتحاد الغرف العربية، بما يحقق الأهداف والتطلعات المشتركة".

ولفت إلى أنّ "البلدان العربية والافريقية، يزخران بالموارد الطبيعية والبشرية، ومن المهم جدّا رفع حجم ومستوى الشراكة الاقتصادية العربية – الافريقية، وأن يكون لدينا شركاء مهمّون مثل اتحاد الغرف العربية لتعزيز هذه الشراكة. سواء من خلال الحكومات أو القطاع الخاص الذي يعدّ المحرّك والداعم الأساسي سواء للاقتصادات العربية أو الافريقية. حيث يهدف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول العربية والدول الإفريقية. والإسهام في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في هذه المشاريع، وتوفير المعونة اللازمة للتنمية في إفريقيا".

مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب "قمة القطاع الخاص العربي"

كذلك التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال زيارته إلى الرياض، أمين عام اتحاد الغرف السعودية المكلف أ. وليد العريفان، حيث جرى خلال اللقاء مناقشة استضافة المملكة العربية السعودية للدورة (21) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب "قمّة القطاع الخاص العربي"، وذلك يوم 13 أيار (مايو) 2024، الرياض، المملكة العربية السعودية، وذلك بتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف العربية، وجامعة الدول العربية، واتحاد الغرف السعودية (البلد المستضيف).

وجرى التأكيد خلال اللقاء على أنّ استضافة المملكة للمؤتمر هو بمثابة تأكيد على مكانتها وثقلها التجاري والاستثماري ودعمها للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

وتحدّث أمين عام الاتحاد د. خالد حنفي عن "أهميّة مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، حيث يعدّ المؤتمر منذ انطلاقه تجمّعا اقتصاديّا واستثماريا عربيا ضخما، ومنبراً أساسياً يجمع كافة الجهات العربية المعنية بالاستثمار من أقطاب القطاع الخاص العربي، والرسميين المعنيين بالاستثمار، ومن الهيئات المعنية بالاستثمار وترويجه، ومن رواد الأعمال والشركات العربية المعنية بمختلف قطاعات الاستثمار، ونقطة انطلاق للمستثمرين العرب والأجانب نحو القطاعات الأكثر جذباً للاستثمار في الدولة المضيفة".

وقال: "سيشكّل المؤتمر فرصة هامة للتباحث حول التعاون الاقتصادي في المرحلة المقبلة بين الدول العربية والذي يجب أن

يتخطى مفهوم التبادل التجاري والاستثماري التقليدي، ليصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، وذلك عبر بلورة رؤى وأفكار ومشاريع تخدم أهداف وتوجهات البلدان العربية في دعم وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية البينية، وإيجاد كتلة تجارية اقتصادية في ما بينها، وهو الهدف والمطلب الذي أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، بالإضافة الى حاجة الاقتصادات العربية لوحدة اقتصادية عربية، لما تتمتع به البلدان العربية من مقومات للوحدة والتكامل، خصوصا في ظل الظروف والمتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية والعالم بأسره".

وشدد حنفي خلال اللقاء على "أهميّة إنشاء ممر لوجستي عربي – هندي يصل إلى حدود أمريكا الجنوبية عبر الدول العربية، وذلك عبر الاستفادة من الموانئ المحورية والنقاط اللوجستية الاستراتيجية التي تتمتع بها الدول العربية".

وتحدّث د. خالد حنفي، على المكانة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية، والتطور والنهضة التي تشهدها بقيادة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهد المملكة رئيس مجلس الوزراء الأمير الشاب محمّد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، "حيث تحوّلت المملكة بفعل الرؤى الطموحة للقيادة السعودية إلى وجهة عربية وإقليمية لاستقطاب كبرى الشركات العالمية لاتخاذ المملكة مركزا إقليميا لها، هذا إلى جانب تنفيذ المشاريع الاستثمارية الضخمة في كافة أنحاء المملكة، مما يؤكّد على الدور الريادي الذي تتمتع به المملكة على المستويين العربي والدولي".

من ناحيته رحّب أمين عام اتحاد الغرف السعودية وليد العريان، بوفد الأمانة العامة للاتحاد، منوّها بالجهود الجبّارة التي يقوم بها الاتحاد في سبيل تعزيز العمل العربي المشترك، منوّها باختيار المملكة العربية السعودية لاحتضان أعمال الدورة (21) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، متطرّقا إلى الميزة الجغرافية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية "حيث تقع عند مفترق طرق ثلاث قارات، وتمنح المستثمرين إمكانية الوصول المباشر إلى أكثر من 500 مليون نسمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرب من الاقتصادات الآسيوية المزدهرة. كما أنّ هذا الموقع الاستراتيجي ليس مجرد علامة خريطة؛ وهو يترجم إلى قاعدة استهلاكية واسعة تتوق إلى سلع وخدمات متنوعة".

وأوضح العريان أنّ "المشهد الاستثماري في المملكة العربية السعودية مليء بالإمكانات عبر قطاعات متعددة. حيث تستعد المملكة لتصبح رائدة عالميًا في مجال الطاقة المتجددة، مع أهداف طموحة لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وهذا يوفر فرصة مربحة للمستثمرين في تكنولوجيات الطاقة المتجددة ومشاريع البنية التحتية. وبالمثل، فإن قطاع السياحة المزدهر، بتراثه الثقافي الغني وخططه التنموية الطموحة، يدعو المستثمرين إلى تطوير الفنادق والمنتجعات والمرافق الترفيهية. كما يفتح التركيز على التصنيع المحلي من خلال مبادرات مثل البرنامج الوطني للتنمية الصناعية والترويج الأبواب للمستثمرين لإنشاء مرافق إنتاج أو توريد المواد الخام والمعدات".

المنتدى الدولي لريادة الأعمال 2024

إلى ذلك، عقد في مقر جامعة الدول العربية، بتاريخ 22-1-2024، مؤتمر صحفي حضره أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، ورئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) – مملكة البحرين، الدكتور هاشم حسين، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير رشيد الخطابي، والمدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية البروفسور إبراهيم آدم الدخيري، حيث جرى الإعلان عن تنظيم النسخة الخامسة من المنتدى الدولي لريادة الأعمال WEIF للعام 2024 –التي سوف تقام على هامش أعمال القمة العربية على مستوى القادة المقرر عقدها في مملكة البحرين خلال شهر أيار (مايو)– وذلك بالشراكة ما بين اتحاد الغرف العربية ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو – البحرين).

وتحدّث أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي خلال المؤتمر الصحافي، فنوّه إلى أهميّة انعقاد المنتدى "حيث يهدف المنتدى الدولي لريادة الأعمال 2024 إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي لرواد الأعمال مما

يسهم بصورة مباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهم".

وسوف يتخلل المنتدى عدد من المحاور أهمها (1) آليات التكامل الإقتصادي العربي الأفريقي من خلال ريادة الاعمال (2) الشمول المالي المستدام (3) الاقتصاد الأخضر والأزرق المتجدد (4) الإقتصاد البرتقالي الإبداعي (5) البيئة الملائمة لريادة الأعمال والابتكار (6) الذكاء الإصطناعي والتحول الرقمي (7) دور الجامعات والمراكز التعليمية ومراكز البحوث (8) والتمكين الإقتصادي لذوي الإعاقة ومبادرة العيش بإستقلالية (9) بالإضافة الى القمة العربية الأفريقية لريادة الاعمال والاستثمار.

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّ "المنتدى يحظى بدعم عدد من الشركاء في مجال تنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الاعمال والابتكار من أبرزهم الاتحاد الدولي للمسؤولية الاجتماعية واتحاد "شنتشن – الصين" لتعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب والشبكة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة والشبكة الدولية لرائدات الاعمال وشبكة الأعمال الإبداعية ومنتدى شباب التعاون الإسلامي ومنظمة تنمية المرأة ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة. بالإضافة الى عدد كبير من اصحاب المصلحة مثال الوزارات والمنظمات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية التنموية والمنظمات الإقليمية والدولية والبنوك التجارية والجامعات ومؤسسات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحوث ومراكز الفكر والحاضنات والمسرعات وغرف التجارة والصناعة وغيرها".

ونوّه الأمين العام د. خالد حنفي إلى أنّه متابعةً للنجاح الذي حققته مبادرة "العيش باستقلالية"، ومن أجل تكثيف العمل لتحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة، سوف يتم خلال المنتدى عقد جلسات حوارية لاستكمال وضع وبرامج عملية تسهم في الارتقاء بذوي الإعاقة في الدول العربية. كما سينظّم خلال المؤتمر معرضاً للتكنولوجيا الحديثة لذوي الإعاقة، بالإضافة الى معرضاً للمشاريع المتأهلة في النسخة الثانية من مسابقة "العيش باستقلالية." كما سوف يتم خلال المنتدى تنظيم الدورة الثانية من منتدى الأسر المنتجة، وذلك في إطار التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر المنتجة، حيث يسعى المنتدى الى تحديد الآليات المثلى لمساعدتهم على التحول من النمط غير الرسمي إلى النمط الرسمي من خلال برامج ريادة الاعمال "حيث أن الأسر المنتجة المتميزة تتمتع بمهارة عالية في الصناعات الحرفية والمنتجات البسيطة، كون تلك الأسر قامت باستغلال جميع الموارد المتاحة من البيئة المحيطة بها وتحويلها إلى منتجات مبتكرة تتناسب مع أذواق واحتياجات المستهلكين".

جائزة "الشريك المجتمعي الموثوق للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية 2024"

منحت "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية" أمين عام اتحاد الغرف العربية، جائزة "الشخصية العربية الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2024" و "وثيقة التميّز الدولية في مجال المسؤولية المجتمعية". كما منحت "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية" اتحاد الغرف العربية، "جائزة الشريك المجتمعي الموثوق للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية لعام 2024"، مع مؤسسات وشخصيات عربية ودولية أخرى عريقة ذات المساهمات النوعية في مجال الشراكة المجتمعية المهنية. وذلك ضمن فعاليات "الملتقى الثاني عشر لشركاء الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية لعام 2024"، الذي عقد افتراضيا بتاريخ 20 يناير (كانون الثاني) 2024.

وعلّق أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، على منحه ومنح الاتحاد لهذه الجائزة المرموقة، معربا عن امتنانه وتقديره لـ "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، لمنحها "جائزة الشريك المجتمعي الموثوق للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية لعام 2024"، معتبرا أنّ "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، تعدّ من المؤسسات الهامة والبارزة في العالم العربي العاملة على رفع مستوى الوعي حول المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات، والعمل على تعزيزها في الشركات والمؤسسات، والقطاعات الحكومية والاهلية والخاصة. ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّ "منحه ومنح اتحاد الغرف العربية لهذه الجائزة المرموقة، يمثّل

مدعاة فخر إذ لطالما أولى الاتحاد اهتماما بارزا واستثنائيا بموضوع المسؤولية المجتمعية، بما يساهم في صالح تنمية مجتمعاتنا ومؤسساتنا العربية".

ولفت حنفي إلى أنّه "إيمانا من دور اتحاد الغرف العربية في دعم مبادرة المسؤولية الاجتماعية المستدامة، فإنّ الاتحاد يدعو دائما ويحث الغرف المحلية وشركات العالم العربي على تبني المبادرة وتطوير روح المسؤولية الاجتماعية المستدامة وفقا لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتحفيز الشركات من خلال إطلاق جائزة الشركات الاكثر مسؤولية اجتماعية في العالم العربي في مختلف القطاعات وبالتعاون مع الشهادات المعتمدة دولياً". وقال: "إننا نعبّر عن اعتزازنا وفخرنا بالتعاون الوثيق القائم بين "اتحاد الغرف العربية" و "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، والذي يهدف في المقام الأول إلى خدمة شعوبنا العربية".

وأكّد الأمين العام خالد حنفي "أننا نتطلع دائما إلى المزيد من التعاون والتنسيق الفعّال في المرحلة القادمة، من أجل تحقيق أهدافنا السامية على صعيد التنمية المجتمعية".

ملتقى ومعرض الشباب العربي واستشراف المستقبل ينعقد في مصر: نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ريادة الأعمال والأمن الغذائي والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة والبحث العلمي والابتكار

نظم مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة "ملتقى الشباب العربي واستشراف المستقبل" تحت شعار "شركاء لتعزيز الاستدامة للعمل العربي المشترك"، خلال الفترة من 16 الى 18 يناير 2024 بجمهورية مصر العربية، وذلك تحت رعاية جامعة الدول العربية، وبالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، الإدارة المركزية للتعليم المدني، الإدارة العامة للتعليم المدني والقيادات الشبابية. وذلك بمشاركة مائتين شاب وشابة وشخصيات عامة ومتخصصة وعدد من الخبراء والمؤسسات التنموية والصناديق التمويلية والمراكز البحثية والجامعات العربية والاتحادات والهيئات والمجالس الشبابية من 22 دولة عربية.

وتزامن انعقاد الملتقى مع مرور 21 عاما على إطلاق التعاون المشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة عام 2003، بهدف تعزيز الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، بما يسهم في استدامة العمل الشبابي العربي المشترك. حيث يهدف هذا التعاون إلى تعزيز الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني للعمل الشبابي العربي المشترك تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ريادة الأعمال والأمن الغذائي والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة والبحث العلمي والابتكار.

تضمّنت فاعليات اليوم الأول من مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة جلستين، بدأت بجلسة افتتاحية تضمنت كلمة الأمانة العامة جامعة الدول العربية وكلمة الدكتورة مشيرة ابو غالى مؤسس ورئيس مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة وكلمة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكلمة معالى الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي السابق وكلمة معالى السفير محمد العرابي وزير الخارجية السابق وكلمة السيد محمود الشريف نقيب السادة الأشراف بمصر والعالم وكلمة معالى الدكتور أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة المصري.

بعد الجلسة الافتتاحية عقدت جلسة أولى تحت عنوان "دور الشباب العربي في دعم الشعب الفلسطيني تنمويا". ونحدث في هذه الجلسة الأستاذة أسيل أكمل رئيس مؤسسه Green Girls من دولة فلسطين وسعادة السيد أيمن عبد الموجود مساعد وزير التضامن لشؤون مؤسسات المجتمع الأهلي وممثلي الهلال الأحمر المصري، وممثلي "حياة كريمة" وممثلي التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي.

وتم عرض فيلم وثائقي حول التعاون المشترك بين جامعة الدول العربية ومجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة على مدار واحد وعشرين عاما منذ عام 2003.

وتضمنت الجلسة محاور تخص دور المجتمع المدني في دعم الشعب الفلسطيني تنمويا ودور الشباب العربي باستخدام التكنولوجيا للحشد الدولي ونشر الوعي تجاه القضية الفلسطينية.

جاءت الجلسة الثانية تحت عنوان "شركاء لتعزيز الاستدامة للعمل العربي المشترك والرؤية العربية لاستشراف مستقبل العمل العربي المشترك في ظل التحديات الراهنة". وتضمنت هذه الجلسة مناقشة الأوضاع الاقتصادية العربية بين الواقع والمأمول من حيث الوضع الحالي والتصور المستقبلي للشباب العربي في القطاع الاقتصادي والصناعي والثورة الاقتصادية في العالم وأثرها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المحاور التى تم مناقشتها خلال جلسات المؤتمر:

–الوضع الحالي والتصور المستقبلي للشباب العربي في القطاع الإقتصادي والصناعي.

– الثورة الاقتصادية في العالم و أثرها علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– الإطار التنظيمي للتكامل الإقتصادي بين الشباب العربي في مجالات التنكولوجيا والطاقة والأمن الغذائي .

– دور الذكاء الإصطناعي في دعم المشروعات الصغيرة المغذية للصناعات الكبرى.

– دور مؤسسات التمويل العربية في دعم رواد الأعمال وتحقيق تكامل إقتصادي بين الشباب العربي.

– دور التنمية الصناعية العربية في دعم تأهيل وتدريب الشباب.

– صناعة التكنولوجيا ودورها في توفير فرص عمل توافق مستجدات العصر.

– دور شباب الباحثين والمخترعين في دعم الإقتصاديات العربية.

–دور الشباب العربي في تسويق المنتح العربي.

–التجارب العربية الداعمه للتنمية المستدامة.

–جهود الشباب العربي في تطوير آليات وسياسات التعاون العربية لتعزيز الأمن الغذائي والصحي وأمن الطاقة ومواجهة تغير المناخ في الوطن العربي.

–دور الشباب العربي في تعزيز بناء الوعي تجاه مد جسور التعاون مع الشباب العربي في المهجر وبناء شراكة تسهم في دعم الإقتصاديات العربية.

التوصيات الصادرة عن الملتقى

جاء عقد الملتقى في ضوء قرارات قمتي الجزائر وجدة وما نتج عنهما من مخرجات وقرارات تمثل خطوات تنفيذية وخريطة طريق مستقبلية موجهة للدول العربية من أجل بلوغ الغايات والأهداف التي تبنتها القمم والتي ترمي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي والتنمية المستدامة لجميع الدول العربية، مما بات إلزاما على مؤسسات المجتمع المدني القيام بدورها لتعزيز استدامة العمل العربي المشترك بالتعاون مع الحكومات من أجل القيام بالمهام المنوطة بها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بين الشباب العربي.

وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات التي تعهد مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة العمل عليها ورفعها للجهات المعنية، في إطار مساعيه لخدمة الشباب العربي، وفي مقدمها التوصية بـ: إنشاء صندوق تمويلي لدعم المشاريع الخاصة بالشباب العربي، ووضع استراتيجية عمل مشتركة للوزارات السيادية بالدول العربية لمواجهة التحديات. وتهيئة بيئة مجتمعية للشباب العربي تتيح لهم فرص في وضع السياسات والبرامج ورصدها وتنظيمها من خلال تعزيز قدرات المنظمات والجمعيات الشبابية وتدعيم تنفيذها، وتعزيز فرص الشراكة بين الفاعلين في قضايا الشباب، والدعوة لتأسيس الشبكة العربية للمنظمات الشبابية واستحداث منصة إلكترونية.

كما أوصى الملتقى بضرورة العمل على تهيئة الشباب العربي تعليميا للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وضرورة إيجاد إطار قانوني وأخلاقي لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي تضمن حماية الخصوصية وأخلاقيات النشر والتداول، والعمل على نقل تجربة مصر الرقمية التي تنظمها وزارة الشباب والرياضة على المنظمات المهتمة بالشباب العربي في الدول العربية، واستحداث جائزة من خلال مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة في مجال أفضل المباريات الشبابية على المستوى العربي للذكاء الاصطناعي.

وأكد الملتقى على أهمية سرعة السعي نحو تأسيس الصندوق العربي لدعم الشباب تحت رعاية جامعة الدول العربية وذلك استنادا لمبادرة المجلس العربي للتنمية المتكاملة والتي تم اعتمادها كتوصية خرجت عن منتدى الشباب العربي بين أهداف التنمية المستدامة والأمن القومي عام 2017، وملتقى حديث الشباب العربي لبناء الوعي عام 2022، كذلك التأكيد على السعي تجاه تنظيم سوق يعمل على دمج المنتجات العربية، ودعم المراكز البحثية وتشجيع الشراكات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

وأخيرا أوصى الملتقى بإطلاق المبادرات التحفيزية الداعمة لإدماج الذكاء الاصطناعي في إدارة المشاريع الصغيرة بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية وتسريع خطواتها نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة.

الأمن القومي الإستراتيجي في ميزان العلاقات الدولية والسيادة الوطنية

إعداد: فؤاد الصباغ – كاتب وصحافي تونسي

حوّلت المتغيرات الدولية المتسارعة والمتلاحقة المشهد السياسي في إدارة العلاقات الدولية إلي صراعات مباشرة منها الحروب الدائرة حاليا بقطاع غزة وأوكرانيا والسودان أو عبر تجاذبات منها الإملاءات الخارجية والوعد والوعيد أو التهديدات بالتصعيد من خلال وضع بعض الدول علي القوائم السوداء أو أخطرها انتهاك السيادة الوطنية الترابية وتنفيذ عمليات إجرامية تنتهك القانون الدولي العام.

لتعريف مفهوم السيادة الوطنية يجب علينا تحديد الإطار الذي يشمل مفهوم السلطة والدولة في ممارسة الحكم وبسط النفوذ والسيطرة على الحدود وحماية مكاسب الشعب إقتصاديا، سياسيا، وأمنيا. كما تعتبر السيادة الوطنية في مفهومها الكلي الخط الأحمر الذي لا يجب على أي طرف من الأطراف الدولية تجاوزه وذلك في إطار احترام المبادئ العامة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

إنّ الصراعات العسكرية والسياسية التي يشهدها العالم اليوم على الصعيد الدولي تندرج في إطار السيطرة علي أكبر جزء من كعكة النفوذ بحيث أصبحت تشكل في مجملها أكبر التهديدات علي الأمن القومي الإستراتيجي وعلى سيادة الدول اليوم. إذ على الرغم من حفاظ بعض الدول علي ثوابتها مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول الأخرى ونصرة القضايا العادلة وتغليب منطق الحوار والتسامح للحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي مع احترامها للعلاقات الدولية الدائمة و الثابتة، إلا أنها أصبحت في المقابل أغلبها تعاني من حروب إعلامية ونفسية خارجية تمس من سيادتها الوطنية وتخرب مكاسبها الاقتصادية. ففي هذا الصدد تبين للعالم كله وحشية أنظمة القوى العظمي من أجل السيطرة على النفوذ الإقليمي والدولي خاصة منها روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وذلك في إدارة علاقاتها الخارجية مع بقية دول العالم خاصة منها الفقيرة والضعيفة.

لقد الحروب الحديثة الدائرة حاليا في القارة الأوروبية أو منطقة الشرق الأوسط أصبحت تشن بالوكالة عن طريق حلفاء لتلك القوى العظمى أو عبر ممارسات سياسية لتغليط وتأليب الرأي العام المحلي والدولي، وفي المقابل تسليح وتنسيق لوجستي عسكري حتى تحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية الموعودة. كما أصبحت تلك الأعمال الإجرامية والتي تنتهك القانون الإنساني وحق الفرد في الحياة في مجملها تمثل تهديدا واضحا لسيادة الدول اليوم واستقرار المنطقة العربية برمتها وأيضا القارة الأوروبية كلها.

ولتناول هذه الظاهرة من الجانب الاقتصادي نذكر منها دور مؤسسات الـ "برايتون وودز" وهي بالأساس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لإرساء الاستقرار في المنظومة المالية العالمية والأسواق المالية أو لتقديم قروض التنمية والإعمار. إلا أن تلك المؤسسات تحولت بالأساس إلى قاعدة اقتصادية لاحتلال بعض الدول إما بفرض عقوبات أليمة عليها ومنها تجميد الأصول المالية أو قطع عليها التحويلات المالية العالمية أو كذلك بإغراقها بالقروض والديون والإملاءات بقصد إعادة التأهيل الشامل والإصلاحات الهيكلية والإدارية والتي

في أغلبها تخدم مصالح جهات معينة تتماشي مع أجندتها وبرامجها الاستعمارية من البوابة الاقتصادية. أما من الجانب السياسي والأمني والعسكري فحدّث ولا حرج عن فنون انتهاك السيادة الوطنية لبعض الدول.

فبالعودة للماضي لذكر لمحة تاريخية سريعة عن الجهات الأكثر انتهاكا لسيادة الدول نذكر منها المنظمات الإرهابية الدولية والكيان العبري بجميع أجهزته الأمنية والعسكرية والاستخباراتية. ويوفر هذا النوع من الإجرام العالمي انتهاكا صارخا للقانون الدولي العام بين الدول وأيضا القانون الدولي الخاص بين الأشخاص، ويمس مباشرة بالأمن القومي الإستراتيجي للدول التي أضحت ضحيّة لتلك الانتهاكات الدولية. أما ازدواجية معاملات محكمة الجنايات الدولية وكيلها بمكيالين في مختلف القضايا الدولية الراهنة، فتعتبر انحرافا كليا عن مسار العدالة الدولية وفقدان الثقة بها حيث أصبحت تشكل غطاء دوليا وأمميا للقوى العظمى للمزيد من استعمال القوة المفرطة والدخول في حروب إجرامية مباشرة وصراعات إقليمية تخدم مصالحها بالأساس في المنطقة خاصة في قطاع غزة الذي أضحى اليوم ينزف دماء الشهداء الفقراء والمساكين. ومن ضمن أبرز عمليات انتهاك الأمن القومي الاستراتيجي والضرب بعرض الحائط جميع القوانين الدولية والمبادئ الأممية نذكر بالأساس عمليات الاستخبارات العسكرية للكيان العبري التي استهدفت دولة تونس والمس مباشرة بسيادتها الترابية والأمنية عبر الدخول خلسة لأراضيها من البحر أو الجو والقيام بعمليات إجرامية سببت لها أزمات دبلوماسية وإحراجا دوليا نذكر منها بعض عمليات الاغتيال التي وقعت سنة 1988 باغتيال خليل الوزير المعروف بأبو جهاد، وسنة 1993 باغتيال أبو إياد المعروف بصلاح خلف، واغتيال محمد الزواري سنة 2016.

على هذا الصعيد تعتبر العلاقات الدولية في محك الأزمات إذا تم المس بالأمن القومي الاستراتيجي وانتهاك سيادة الدول مما يتسبب في أزمات دبلوماسية وأحيانا مشاكل مع دول أخرى تعتبر متضررة من تلك الاعتداءات الصارخة التي تنتهك القانون الدولي وجميع الأعراف والمعاهدات والاتفاقيات الأممية. أما بخصوص صراع أقطاب العالم وهم روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف مع حلف شمال الأطلسي فهي تمثل اليوم في مجملها الجانب الأخطر كون معظم دول العالم أصبحت تحت تهديد القوى العظمى التي تنتهك سيادتها الوطنية ليلا ونهارا وتدعم ماديا وعسكريا في حروب بالوكالة علنا.

إنّ هذا الصراع الإقليمي للسيطرة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بقطاع غزة وتحوّله كذلك إلى الجانب اليمني بدخول جماعات عبد المالك الحوثي في الصراع المباشر وكذلك بجنوب لبنان بتصاعد التوتر بين الكيان العبري وحزب الله تسبب بدوره في انفجار الوضع وبروز بوادر لدخول أطراف أخري الحرب خاصة منها دولة إيران وبقية دول الخليج إذا تضررت بشكل كلي مصالح أحد الأطراف. كما تسبب ذلك الصراع الدامي في تشريد وتهجير الآلاف من السكان عن مدنهم وقراهم خاصة بقطاع غزة، وأيضا بدولة أوكرانيا التي ما زالت تعاني من القصف الروسي اليومي وبالتالي تحول ذلك الصراع إلى ساحة جرائم دولية تنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان وتدمير كلي لا يراعي حقوق الجانب الإنساني في العيش بكرامة وسلام. عموما أصبح الأمن القومي الإستراتيجي الدولي في ميزان العلاقات الدولية والسيادة الوطنية من خلال المساومة والمقايضة بين الدول العظمى لاقتسام العالم مجددا والزحف أكثر فأكثر للاستحواذ على أكبر جزء من كعكة النفوذ والاستيلاء على سلطة القرار الدولي من خلال إقصاء طرف على طرف آخر.

أما بخصوص الحروب الإعلامية التي تديرها بعض الوكالات الإخبارية الغربية والتي تخدم فقط بعض الجهات الاستخباراتية فما هي إلا قناع زائف من خلفه أجندات تتمثل بالأساس في الاستيلاء على النظام العالمي وبسط النفوذ الإقليمي الذي يخدم جهات معينة مستفيدة من كل هذه الفوضى العارمة.

اتحاد الغرف العربية يشارك في اجتماع لجنة النقل واللوجستيات بدورتها الرابعة والعشرين في القاهرة

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لجنة النقل واللوجستيات، دورتها الرابعة والعشرين في القاهرة خلال الفترة 10 و11 كانون الثاني/ يناير 2024. واستعرضت اللجنة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية للإسكوا والتطورات في مجال النقل واللوجستيات في الدول الأعضاء منذ دورتها الثالثة والعشرين، التي عقدت في الاسكندرية بتاريخ 20 و21 تشرين الأول/ أكتوبر 2022. وناقشت اللجنة أيضًا أداء اللوجستيات والفرص المتاحة للتنقل الكهربائي البري في المنطقة العربية. وتخلل أعمال هذه الدورة حلقة نقاش عن تمويل السلامة المرورية.

تضمنت الدورة الرابعة والعشرين من لجنة النقل واللوجستيات أربع جلسات، حيث بدأت جلسة افتتاح الدورة 24 للجنة النقل واللوجستيات بكلمة ترحيبية ألقاها رئيس الدورة 23 للجنة، ثم ألقت الأمانة التنفيذية للإسكوا كلمة الافتتاح.

قضايا للمتابعة

استعرضت اللجنة الأنشطة المنفذة منذ دورتها الـ 23 التي عقدت في مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في

مدينة الإسكندرية في مصر يومي 20 و21 تشرين الأول/ أكتوبر 2022. ومن بين الأنشطة ما كان مدرجًا في برنامج عمل الإسكوا، وما تمّ تنفيذه بناءً على طلبات الدول الأعضاء من تعاون فني.

كذلك استعرضت اللجنة آخر التطورات المتعلقة بمشروع نظام المعلومات الجغرافية لشبكات ومرافق النقل في المنطقة العربية منذ دورتها الـ 23 وخطة الأمانة التنفيذية للإسكوا لمتابعة العمل على هذا المشروع في المرحلة المقبلة. كما ناقشت اللجنة توصيات للدول الأعضاء بشأن سبل الاستفادة القصوى من المشروع والمضي قدما في تطوير نظام النقل المتكامل في الدول العربية

واستعرضت اللجنة التقدم الذي أحرزته الأمانة التنفيذية للإسكوا في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة والعشرين والموجهة إليها. وقدم ممثلو وممثلات الدول الأعضاء عروضا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الموجهة إليها والمستجدات في قطاعات النقل واللوجستيات على الصعيد الوطني. كما ناقشت اللجنة وضع كفاءة اللوجستيات في المنطقة العربية ومدى تطور الأداء والبنى التحتية والمؤشرات المختلفة وأثارها على التنمية الإقليمية. كما تم التطلع على الاختناقات في الموانئ كإحدى القضايا المهمة في كفاءة اللوجستيات.

وعقدت اللجنة حلقة نقاش تهدف إلى كشف إمكانيات التمويل الوطنية المستدامة لتحسين السلامة المرورية، بالاستفادة من البرامج والفرص التي توفرها مختلف منظمات الأمم المتحدة وجهات التمويل الدولية. وقد قدّم ممثلو الدول الأعضاء مداخلاتهم، وعرض تجارب الدول في تمويل إجراءات تحسين السالمة المرورية وإدارتها.

القضايا الجديدة في قطاعات النقل واللوجستيات

ناقشت اللجنة تقريرًا أعدته الأمانة التنفيذية للإسكوا ضمن مبادرة رامية إلى تحليل اتجاهات التغيير الكبرى ذات الأثار البالغة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية، والمالية، والثقافية، والبيئية. وركز التقرير بالدرجة الأولي على التنقل الكهربائي البري والتزايد المتسارع في أعداد السيارات والشاحنات الكهربائية، وغيرها من المركبات على الطرقات، بما في ذلك التنقل باستخدام وسائل النقل الخفيفة والحافلات الكهربائية في أنظمة النقل العام

وناقشت اللجنة سبل تطوير النقل المستدام في البلدان العربية، ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما استعرضت مبادرات الإسكوا في هذا المجال والأنشطة الحالية والمستقبلية للأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها إعلان اليوم العالمي للنقل المستدام، والتخطيط لعقد اجتماع رفيع المستوى خلال عام 2024 والتحضيرات الجارية لإعلان عقد الأمم المتحدة للنقل المستدام بدءا من عام 2026.

المحاور التي تم مناقشتها وتتعلق بالقطاع الخاص العربي:

1. في جلسة إدارة وتمويل السلامة المرورية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل اتضح أن:

– من أهم تحديات السلامة المرورية في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل هو نقص الوعي بمسائل السلامة المرورية، لدى الجمهور والطبقة السياسية والقطاع الخاص على السواء.

– كما أن أهم مقومات نجاح صناديق تمويل الطرق والسلامة المرورية تكمن في إدارة فعالة مستقلة على أسس العمل الخاص، فضلًا عن مراقبة قوية من قبل مجالس يتشارك فيها القطاع الخاص والعام.

– بالإضافة الي أن مساهمات القطاع الخاص هي من المصادر الرئيسية لتمويل صناديق الطرق والسلامة المرورية مثل شركات النفط، وشركات صناعة وتوريد السيارات، وشركات نقل الركاب والبضائع—الخ.

– وبمقارنة إجمالية لطرق تمويل السلامة المرورية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تبين أن من مزايا مساهمات القطاع الخاص يمكن أن تكمل تمويل السلامة المرورية وإمكانية الاستفادة من إدارة القطاع الخاص وكفاءته. وفي المقابل تكمن السلبيات في إنها محدودة وغير مستدامة

2. في جلسة التنقل الكهربائي البري في المنطقة العربية تم التوصية بضرورة تعزيز الشراكات مع البلدان التي أدخلت بنجاح المركبات الكهربائية الى استراتيجياتها للتنمية الحضرية والنقل وشركات التكنولوجيا في القطاع الخاص

3. في جلسة تطوير النقل المستدام في البلدان العربية اتضح أن من ركائز تطوير النقل المستدام: تعزيز مصادر التمويل المتنّوعة والأطر المالية المتّسقة لتحفيز مبادرات وبرامج النقل المستدام بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتنويعها بالتشارك بين القطاعين العام والخاص، وزيادة التمويل الدولي لهذا الغرض. فضلًا عن تعزيز تكنولوجيات النقل المستدام من خلال الاستثمارات الحكومية الموجهة نحو النتائج والسياسات التي تشجع استثمارات وعمل القطاع الخاص عبر هياكل تحفيز متنوعة.

التوصيات الصادرة عن لجنة النقل واللوجستيات في دورتها الرابعة والعشرين:

وجهت لجنة النقل واللوجستيات التوصيات التالية الي الأمانة التنفيذية للإسكوا:

1. الاستمرار في متابعة المستجدات العالمية واستشراف التوجهات الجديدة التي تؤثر على قطاع النقل واللوجستيات وسلاسل الإمداد ودراسة أثارها وتبعاتها على الدول العربية.
2. مواصلة تقديم الدعم الفني في مجال النقل واللوجستيات للدول الأعضاء الراغبة بذلك، وخاصة في موضوعات النقل المستدام، والسلامة المرورية، وتطوير خطط للربط مع سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية، وتطبيق التكنولوجيا في تسهيل النقل والتجارة بين الدول العربية، وفقًا للموارد المتوفرة.
3. تقديم الدعم للدول الأعضاء في عملية إعداد الخطط التنفيذية لعقد الأمم المتحدة للنقل المستدام 2026–2036، من خلال إعداد تصور أولي حول أبرز القضايا التي تمس المنطقة العربية.
4. استكمال تطوير نظام المعلومات الجغرافية لشبكات ومرافق النقل في المنطقة العربية وفقًا للموارد المتاحة.
5. التعريف باتفاقيات الإسكوا الخاصة بقطاع النقل لتشجيع الدول المنضمة حديثًا الي الإسكوا على الانضمام الي هذه الاتفاقيات وكذلك لاستكشاف أفاق تحديثها وتطويرها.
6. إيلاء الاهتمام لموضوع المخاطر التي تسببها اختراقات الأمن السيبراني على قطاع النقل وبناه التحتية، وتقديم التوصيات للتخفيف منها بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وأي جهات أخري معنية بالموضوع.
7. الاستمرار في تقديم الدعم المؤقت لأنشطة المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية، والعمل مع المملكة المغربية للانتهاء من إجراءات الاستضافة وفقًا للمعايير التي وضعتها الإسكوا وللإجراءات والنظم المتبعة في الأمم المتحدة.
8. تعزيز نقل التجارب الإقليمية والعالمية الناجحة في مجلي النقل المستدام وتمويل السلامة المرورية، بالتعاون مع الهيئات التمويلية الدولية والإقليمية والمنظمات ذات الصلة، ودعم عمل صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق لضمان استمرار استفادة الدول العربية منه.

كما وجهت لجنة النقل واللوجستيات التوصيات التالية الي الدول الأعضاء في الإسكوا:

1. الترحيب بالتقدم الذي أحرزته الأمانة التنفيذية للإسكوا في تنفيذ أنشطة برنامج عملها في مجال النقل واللوجستيات، وأنشطة التعاون الفني، والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين
2. إشعار الإسكوا رسميًا برغبة الدول، إن وجدت، في الانضمام الي مشروع المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية، وتسمية المنسقين الوطنيين لهذا المشروع إن لم يتم ذلك بعد
3. التأكيد على أن تطوير الكفاءة اللوجستية يتطلب مواكبة سريعة للتطورات التكنولوجية، وتبسيط الإجراءات وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتسهيل التجارة
4. التعامل مع قضية رفع القدرات التنافسية للموانئ من منظور كلي، وليس فقط من خلال زيادة الاستثمارات بتبني مقاربة الإدارة السليمة للموانئ، ومواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين كفاءة البنية التحتية وتبسيط الإجراءات
5. الاستفادة بشكل أكبر من فرص تمويل السلامة المرورية سواءً من خلال الموارد المتاحة أو بالاسترشاد بالتجارب الإقليمية والدولية الناجحة وذلك للدفع بالجهود الوطنية القائمة لتحسين السلامة المرورية وتسريع التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة
6. إيلاء الاهتمام اللازم للتحول الي التنقل الكهربائي النظيف من خلال وضع السياسات الداعمة لنمو القطاع مثل تشجيع الاستثمار في بنيته التحتية وتحفيز المشاركة في سلاسل الإنتاج العالمية للنقل الكهربائي، وتعزيز الشراكات مع البلدان التي أدخلت بنجاح المركبات الكهربائية الي استراتيجياتها للتنمية الحضرية والنقل، ومع القطاع الخاص الناشط في هذا المجال
7. الترحيب بالجهود المبذولة لتطوير النقل المستدام الذي يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من الأدلة الإرشادية والدراسات الفنية المتاحة من قبل الإسكوا وبقية منظمات الأمم المتحدة في هذا المجال
8. المشاركة الفعالة في المحافل المتصلة بالنقل المستدام والسامة المرورية ولاسيما فيما يتعلق بإعداد الخطة التنفيذية لعقد الأمم المتحدة للنقل المستدام 2026–2036، وكذلك الاجتماع الوزاري للسلامة المرورية المقرر عقده في مراكش، المغرب في شباط / فبراير 2025.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level
  Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

الرؤيا Vision

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـــي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

الاقتصاد الألماني: تراجع مناخ الاعمال وخفض التوقعات للنمو الاقتصادي للعام 2024

أظهر تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية، تراجع مناخ الاعمال للشركات الألمانية خلال شهر ديسمبر 2023، حيث سجل مؤشر ifo مستوى 86.4 نقطة، بعد أن كان قد وصل إلى مستوى 87.2 نقطة في شهر نوفمبر الماضي.

ويعود انخفاض المؤشر الى ان الشركات كانت أقل رضا عن مستوى الأعمال الحالية، كما كانت أيضًا أكثر تشككًا بشأن توقعاتها لمستوى الاعمال في النصف الأول من عام 2024. وبشكل عام لا يزال الاقتصاد الألماني يواجه صعوبات مع نهاية العام 2023.

بحسب تقرير الغرفة، انخفض مؤشر مناخ الأعمال في قطاع الصناعة، في شهر ديسمبر 2023، حيث سجل المؤشر مستوى (17.2- نقطة) منخفضا بشكل لافت عن المستوى الذي سجله في نوفمبر السابق (13.8- نقطة). حيث صنفت الشركات وضع أعمالها الحالي بأنه أقل بالمقارنة بالشهر السابق، كما تراجع التفاؤل مرة أخرى في ما يتعلق بتوقعات الاعمال خلال الأشهر الستة القادمة. وتواجه القطاعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة على وجه الخصوص صعوبات إضافية فيما يتعلق بأسعار الطاقة. وبشكل عام، يستمر تراكم الطلبات على المنتجات الصناعية في الانخفاض.

على العكس من ذلك، تحسن مناخ الأعمال في قطاع الخدمات بشكل طفيف، إذ سجل المؤشر مستوى (1.7- نقطة) في ديسمبر بعد أن كان عند مستوى (2.5- نقطة) في نوفمبر الماضي. وكانت شركات الخدمات أكثر رضاً عن مستوى الأعمال الحالية، كما أعربت عن قدر أقل من الشكوك بشأن آفاق الاعمال في النصف الأول من العام المقبل. في المقابل شهد مناخ الأعمال في قطاع التجارة تراجعًا ملحوظًا فقد سجل المؤشر في ديسمبر مستوى (26.6- نقطة) متراجعًا عن مستوى (22.2- نقطة) الذي كان قد سجله في نوفمبر السابق. ويرجع ذلك إلى أن الشركات تقيّم الوضع الحالي لأعمالها بشكل أدنى من الشهر الماضي كما تضاءلت توقعاتها لمستوى الاعمال خلال الأشهر القادمة خصوصا ان مستوى الاعمال والمبيعات خلال أعياد الميلاد كانت مخيبة للآمال. أما في قطاع البناء، فقد انخفض مؤشر مناخ الأعمال إلى أدنى قيمة له منذ سبتمبر 2005، حيث سجل المؤشر في شهر ديسمبر مستوى (33.1- نقطة) بعد أن كان عند مستوى (29.5- نقطة) في نوفمبر.

وقد قيّمت الشركات وضع أعمالها الحالي بشكل أسوأ مما كانت عليه في الشهر الماضي. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع كل ثاني شركة في القطاع تقريبًا أن تتراجع أعمالها بشكل أكبر في الأشهر المقبلة. وفي ما يتعلق بتوقعات النمو في العام الحالي 2024، ونتيجة لاستمرار الأزمات العالمية والخلافات الكبيرة التي ظهرت بين أعضاء الائتلاف الحكومي في ما يخص الميزانية للعام 2024، وخفض الانفاق الحكومي الذي تم الاتفاق عليه، فقد خفّض عدد عدد من معاهد الدراسات الاقتصادية توقعاتهم للنمو الاقتصادي للعام الجاري. وكانت توقعات المعهد الاقتصادي الألماني (IW) القريب من أصحاب العمل أكثر تشاؤما حيث توقّع المعهد أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا بنسبة 0.5 في المئة في عام 2024. وهو ما سيعد العام الثاني على التوالي الذي يشهد انكماشًا اقتصاديًا. إذ من المتوقع أن ينمو الاقتصاد في الولايات المتحدة بنسبة 1.25 في المئة وفي فرنسا بنسبة 0.75 في المئة وفي الصين بنسبة 4.5 في المئة. هذا بينما تتوقع الحكومة الاتحادية نمواً بنسبة1.3 في المئة. كما كان مجلس حكماء الاقتصاد الألماني قد توقع خلال تقريره السنوي الأخير أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا خلال العام 2024 الحالي، نموا حقيقيا بواقع 0.7 في المئة.

ووفقاً لتقييم معهد IW فإن الظروف العامة تظل سيئة للغاية إلى الحد الذي يجعل توقع تحقيق نمو اقتصادي أمرا صعبًا. ويقدّر المعهد أن التوقع بنمو التجارة العالمية بنسبة واحد في المئة فقط في عام 2024، سيؤثر سلبًا على الاقتصاد الألماني الذي يعتمد على التصدير. بالإضافة إلى أنّ خفض الطلب من الخارج على المنتجات الصناعية والمستمر منذ عامين سيؤدي إلى امتناع العديد من الشركات الصناعية عن الاستثمار. وبما أنه لا يتوقع ان يتم خفض أسعار الفائدة، فإن معهد الاقتصاد الألماني يتوقع أيضاً عاماً ضعيفاً آخر لقطاع البناء.

وجاءت توقعات معهد كيل للاقتصاد العالمي (IfW) هي أيضا أقل تفاؤلًا مما سبق، على الرغم من انخفاض التضخم وما يرتبط به من ارتفاع الأجور الحقيقية، ولكن لا يزال المعهد يتوقع نموًا طفيفًا في العام 2024، إذ يفترض أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9 في المئة بدلا من 1.3 في المئة المتوقعة سابقا، حيث يكافح الاقتصاد الألماني للخروج من الركود ولا يمكن توقع حدوث تغيرات اقتصادية كبيرة، وإنّ أي تغيير إيجابي للاقتصاد يعتمد في الدرجة الأولى على مدى زيادة إنفاق المستهلكين. كما يتوقع معهدIfW أن يواجه قطاعي البناء والتصدير صعوبات في العام القادم.

ولا تتوقف المخاوف من استمرار التراجع الاقتصادي للعام الحالي 2024، على المعاهد الاقتصادية ولكن تخشى الشركات أيضا من ذلك حيث أظهرت دراسة حديثة أجرتها الرابطة الاتحادية

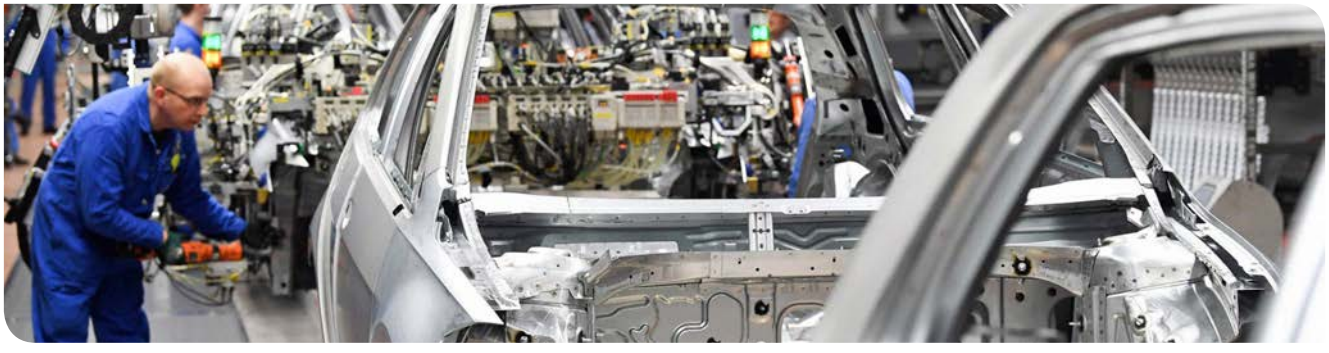

للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (BVMW)، القلق المتزايد لدى الشركات من تدهور الوضع الاقتصادي، حيث يرى أكثر من 84 في المئة من أكثر من 1200 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم أن الوضع الاقتصادي "تفاقم" أو حتى "أسوأ بكثير" مقارنة بالعام السابق. وكشف نحو 43 في المئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع، عن تدهور وضع شركاتها. كما توقع نحو 40 في المئة أن يحدث ذلك في عام 2024.

سوق العمل

تراجع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا خلال شهر نوفمبر بنحو ألف شخص وهو العدد الأقل من المتوقع في هذا الوقت من العام. ووصل اجمالي العاطلين إلى نحو 2.606 مليون شخص وبالرغم من هذا التراجع المحدود في عدد العاطلين إلا أن معدل البطالة تراجع بنسبة 0.1 في المئة ليصل في نوفمبر 2023، الى 5.6 في المئة. كما يعد عدد العاطلين عن العمل في نوفمبر 2023 أعلى بنحو 172 ألف شخص بالمقارنة مع عدد العاطلين عن العمل في نفس الشهر من العام الماضي. ويرجع جزء كبير من هذا العدد من العاطلين الى تسجيل اللاجئين الاوكرانيين ضمن العاطلين عن العمل.

وفي ما يتعلق ببرنامج العمل بدوام مختصر بلغ عدد الموظفين الجدد الذين تم تسجيلهم في البرنامج خلال الفترة من1 نوفمبر إلى 26 نوفمبر 57 ألف شخص. وبحسب أحدث البيانات التي أعلنتها وكالة العمل الاتحادية فقد بلغ مجموع الأشخاص المستفيدين من برنامج العمل بدوام مختصر في شهر سبتمبر2023، 149 ألف شخص في ارتفاع واضح مقارنة بشهري أغسطس ويوليو من العام 2023 والذي بلغ فيهما مجموع المستفيدين من البرنامج 111 ألف شخص في كل شهر. وفي نوفمبر ايضًا بلغ عدد الوظائف الشاغرة المسجلة لدى وكالة العمل الاتحادية 733 ألف وظيفة، أي أقل بمقدار 90 ألف وظيفة بالمقارنة بنفس الشهر من العام 2022. وبالرغم من استمرار الانخفاض في عدد الوظائف الشاغرة منذ صيف العام 2022، فإن عدد هذه الوظائف ما يزال عاليا نسبيًا.

ميزانية 2024

أقرّت أحزاب الائتلاف الحاكم في ألمانيا مشروع ميزانية العام 2024 مجددًا، بعد عدة جولات من المباحثات المكثفة، بعد قرار المحكمة الدستورية الاتحادية منتصف شهر نوفمبر الماضي بعدم دستورية قرار الحكومة بنقل 60 مليار يورو من المبالغ التي تم اقتراضها لمواجهة كورونا إلى صندوق التحول والمناخ لتمويل العديد من البرامج والمشاريع الخاصة بحماية البيئة وتحديث البنية التحتية وهو ما أجبر الحكومة على البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذه البرامج والمشاريع مع الالتزام بالمادة الدستورية الخاصة بكابح الديون والتي لا تسمح للحكومة بالاقتراض إلا بنسبة 0.35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الواحد.

ومع ذلك احتفظت الحكومة الاتحادية بإمكانية تعطيل المادة الخاصة بكابح الديون في حالة عدم توفر المساعدات المقررة لضحايا الفيضانات التي اصابت منطقة Ahrtal في ولاية شمال الراين–وستفاليا في العام 2021، والتي تبلغ في العام 2024 نحو 2.7 مليار يورو وأيضا في حالة تطور الحرب في أوكرانيا وحاجتها لمزيد من المساعدات.

وتضمّن مشروع الميزانية الاتحادية الجديد للعام 2024 العديد من التخفيضات في الانفاق على مستويات مختلفة، وذلك من أجل سد فجوة تمويلية في الميزانية بمبلغ 17 مليار يورو. وتتركز أهم التخفيضات في النفقات في ميزانية العام 2024 في خفض نفقات صندوق المناخ والتحول (KTF) حيث سيتم خفض نفقات الصندوق بمقدار اثني عشر مليار يورو. وبحلول عام 2027 ستصل التخفيضات إلى 45 مليار يورو، ومن ثم سيصل الحجم الإجمالي للصندوق إلى حوالي 160 مليار يورو بدلا عن 200 مليار يورو التي كان مخططا لها. كما اقرت أحزاب الائتلاف الحاكم رفع رسوم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حيث كان يبلغ السعر 30 يورو للطن، ولكن اعتباراً من العام 2024 الجاري سيرتفع إلى 45 يورو بدلاً من 40 يورو المخطط لها. ومن المقرر أيضا أن ينتهي تقديم المكافآت لشراء السيارات الكهربائية في وقت أبكر مما كان مخططًا له مسبقًا، حيث كان من المفترض أن تستمر ما تسمى بالمكافأة البيئية حتى نهاية العام المقبل. وتشمل التخفيضات أيضا ضريبة البلاستيك التي كانت ضمن النفقات في الميزانية الاتحادية وبما يقارب 1.4 مليار يورو تدفع للاتحاد الأوروبي مقابل البلاستيك الضار بالبيئة. في حين يتعيّن الآن على الشركات التي تطرح البلاستيك للتداول أن تغطي التكاليف وتدفع هذه الضريبة بنفسها وبالتالي تخفيف العبء عن الميزانية الاتحادية. كما تعتزم الحكومة الاتحادية التوقف عن تقديم عدد من إعانات الدعم الأخرى التي

كانت مثيرة للجدل لسنوات ومنها الإعفاءات الضريبة على استهلاك الديزل في الزراعة والإعفاء الضريبي لوقود الطائرات، حيث أقرت أحزاب الائتلاف فرض ضريبة على وقود الطائرات (الكيروسين) على الرحلات الجوية داخل ألمانيا، بالإضافة إلى إلغاء الإعفاءات الضريبية للشركات الزراعية التي تستخدم وقود الديزل لتشغيل المعدات والآلات الزراعية. ومن المشاريع الاساسية التي كان من المفترض أن يتم تمويلها عبر صندوق التحول والمناخ KTF، هو تمويل تجديد شبكة السكك الحديدية Deutsche Bahn حيث كان من المفترض أن يمول الصندوق المشروع بحوالي 12.5 مليار يورو بحلول عام 2027، بينما الان سيتم توفير التمويل عبر طرق أخرى.

جاذبية الاستثمار

أظهر تقرير صادر عن وكالة ألمانيا للتجارة والاستثمار (GTAI) وهي مؤسسة تتبع الحكومة الاتحادية ومعنيه بتشجيع الاستثمار، أن عدد الشركات الأجنبية التي وسعت اعمالها أو بدأت استثمارات جديدة في ألمانيا خلال الفترة الماضية من العام 2023، قد انخفض مقارنة بالعام 2022. حيث قدّرت الوكالة انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 18 في المئة مقارنة بعام 2022، والذي سجل حوالي 1800 استثمارا مباشرا سواء كانت تتمثل في مشاريع جديدة بالكامل او كانت عمليات استحواذ او اندماج مع شركات قائمة بالفعل.

ووفق التقرير فإنّه في ضوء الأزمات الجيوسياسية العديدة، تفضّل العديد من الشركات الاستثمار والعمل في ألمانيا من خلال عمليات الاستحواذ أو الاندماج بدلاً من الاستثمار مباشرة عبر فتح فروع لها او إقامة شركات جديدة بالكامل. حيث تم الإعلان عن 16 مشروع باستثمارات بحجم يزيد عن 100 مليون يورو لكل مشروع، يضاف الى ذلك ستة مشاريع تتجاوز حجم الاستثمارات في كل واحد منها المليار يورو. وقبل فترة قصيرة أعلنت شركة الأدوية الأمريكية Eli Lilly أنها ستستثمر حوالي 2.3 مليار يورو في مصنع جديد في ولاية Rheinland-Pfalz غرب ألمانيا. لكن الاستثمار الأكبر يأتي من شركة الطاقة بريتيش بتروليوم (BP)، التي ترغب في إنفاق 6.8 مليار يورو على مزرعتين لطاقة الرياح في بحر الشمال. ومن المتوقع أيضًا أن تتجاوز الاستثمارات في ثلاثة مراكز بيانات في العاصمة برلين ومدينة Wustermark في ولاية براندنبورج، ومدينة Hanau في ولاية هيسن المليار يورو لكل مركز. كما تعمل شركة أبل بدورها على توسيع مركزها الأوروبي لتصميم الرقائق الالكترونية في ميونيخ بشكل كبير وتخطط لإنفاق مليار يورو على ذلك. وتعدّ الرقمنة من أحد القطاعات الرئيسية في ألمانيا، والتي تجتذب العديد من المستثمرين الأجانب. كما أن هنالك أيضًا اهتمام متزايد من الشركات الأجنبية بصناعة أشباه الموصلات وإعادة تدوير البطاريات والتوسع في الطاقات المتجددة.

من جهة أخرى وبحسب دراسة استطلاعية لشركة Deloitte للاستشارات والتي أجرتها بدعم من اتحاد الصناعات الألماني (BDI)، فان جاذبية ألمانيا كموقع صناعي بالنسبة للشركات الألمانية تتراجع بالمقارنة مع المواقع الصناعية الأخرى مثل الولايات المتحدة والصين. حيث أنّ 45 في المئة من الشركات الصناعية الـ 108 التي شملها الاستطلاع تتوقع أن تستمر ألمانيا في التراجع مقارنة بالمواقع الصناعية الأخرى. ووصلت هذه النسبة في الشركات الألمانية العاملة في القطاعات الصناعية الرئيسية مثل صناعة المعدات والآلات وصناعة السيارات إلى 65 في المئة. وفي القطاعات الأخرى، ولا سيما الصناعات الكيميائية والبناء والنقل والخدمات اللوجستية، تسود الثقة بنسبة 46 في المئة في أن ألمانيا ستظل موقعا مناسبا للأعمال بينما تتوقع 20 في المئة من هذه الشركات زيادة جاذبيتها. في حين قامت 67 في المئة من الشركات الصناعية التي تم استطلاعها بنقل جزء من انتاجها إلى الخارج، وإن كانت اغلب العمليات الصناعية التي تم نقلها تركز على انتاج بعض المكونات وليس عمليات التجميع النهائي أو الإنتاج الفعلي. وتعود أسباب استثمار الشركات الصناعية الالمانية في بلدان أخرى إلى انخفاض تكاليف الطاقة (59 في المئة)، وانخفاض الأجور (53 في المئة)، وبيئة سوق أفضل (51 في المئة)، وتقليل البيروقراطية (50 في المئة). فيما كان لعوامل مثل الوصول إلى المواد الخام وتحسين ظروف الاستثمار أو الإعانات والدعم اللوجستي الجيد وتوافر العمال المؤهلين، دورا أصغر في دفع هذه الشركات لنقل جزء من اعمالها الى بلدان أخرى.

وبالنظر إلى العوامل التي تشجع الاستثمار، تتجه الشركات الألمانية العاملة في صناعة المعدات والآلات وصناعة السيارات في المقام الأول إلى آسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن في القطاعات الصناعية الأخرى، تهيمن دول الاتحاد الأوروبي الأخرى كوجهات استثمارية، خصوصا دول مثل بولندا ورومانيا وجمهورية التشيك.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

«الغرف» السعودية تستهدف تعزيز العلاقات التجارية مع 124 دولة

كشف رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي، عن مشروع تطويري شامل لعمل مجالس الأعمال السعودية – الأجنبية يتضمن عدة محاور أهمها رفع عددها إلى 70 بزيادة 30 مجلساً جديداً بهدف تعزيز علاقات المملكة التجارية والاستثمارية مع أكثر من 124 دولة حول العالم.

جاء ذلك خلال لقائه رؤساء مجالس الأعمال السعودية – الأجنبية، بمقر الاتحاد، وبحضور وكيل محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية لشؤون القطاع الخاص والتمثيل الدولي فواز بن رافعة.

ويهدف المشروع التطويري لمجالس الأعمال إلى تفعيل دورها ومساهمتها في تحقيق مستهدفات «رؤية 2030»، وعقد شراكات تجارية واستثمارية فاعلة ترفع من مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية.

ويتضمن المشروع عقد لقاءات ربع سنوية لمجالس الأعمال واستقطاب كبار الشركات والمستثمرين وزيادة تمثيل المرأة ورواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عضوية المجالس، إلى جانب تعزيز مصادر التمويل وتقديم الدعم الفني واللوجستي والمعلوماتي والبشري لأنشطتها ووضع خطط فاعلة لها وفقاً للمستهدفات الاقتصادية مع كل دولة.

انحسار في التحويلات المالية للمغتربين حول العالم خلال 2023

أظهرت التقديرات الأولية لـ "البنك الدولي"، نمو التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بنحو 3.8 في المئة عام 2023، ويُعد أقل مما تحقق في العامين السابقين.

وكشفت المؤشرات عن أن تدفقات أموال المهاجرين إلى دولهم الأصلية بلغت قرابة669 مليار دولار بنهاية العام الماضي، قياسا بنحو 794 مليار دولار قبل عام.

ويبيّن "البنك الدولي" عن زيادة تدفقات التحويلات إلى منطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 8 في المئة وجنوب آسيا بواقع 7.2 في المئة وشرق آسيا والمحيط الهادي بنحو ثلاثة في المئة وأفريقيا جنوب الصحراء بواقع 1.9 في المئة.

تضخم أسعار الغذاء ينهي 2023 بانخفاض كبير في أسواق العالم

كشفت منظمة "فاو" عن انخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة 13.7 في المئة خلال 2023 مقارنة بالعام السابق، مع تسجيل انخفاض ملحوظ في أسعار الزيوت النباتية والحبوب.

وشهد مؤشر المنظمة، الذي يقيس التغير في الأسعار الدولية لسلّة من السلع الغذائية الأساسية، انخفاضا بنسبة 15.4 في المئة على أساس سنوي بالنسبة إلى الحبوب. ووفق "فاو" فإن هذه النتيجة "تعكس المخزون الكبير للأسواق العالمية"، لكن تتناقض مع "الارتفاع الذي شهدته الأسعار عام 2022 بسبب الحرب في أوكرانيا". ويبرز التراجع بصورة أكبر في أسعار الحبوب وأهمها القمح والذرة، في حين ارتفع مؤشر أسعار الأرز بنسبة 21 في المئة خلال هذه الفترة.

صندوق النقد" للعربية: نمو القطاع غير النفطي بالخليج يفوق المعدلات العالمية

أكد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، أن القطاع غير النفطي في الدول الخليجية مستمر بالنمو بمعدلات تفوق المعدل العالمي ومعدل مجموعة العشرين وهو عنصر إيجابي ساعدها على تنويع اقتصاداتها، ومصادر دخل الدول.

وأوضح أنّ "انخراط الدول الخليجية في تكتلات اقتصادية كبيرة يعزز قدرتها على الاستفادة من الانتعاش العالمي"، معتبرا أنّ "عنصر النفط أساسي وخلال العقدين الماضيين كان تأثير الأحداث محدود زمنيا ومقتصر فقط على الأسعار".

ولفت إلى أنّ "القدرات المالية لدول الخليج مرتفعة وتواصل الارتفاع

وتصل نحو 4 تريليونات دولار سواء احتياطات أو الموجودة في الصناديق السيادية تمثل عنصر قوة يسمح لها بالتوسع الاستثماري في قطاعات جديدة ودول أخرى".

ديون الأسواق الناشئة أكثر جذبا للمستثمرين في 2024

أظهر تقرير صادر عن وكالة "بلومبرغ" بأنّ كبريات مؤسسات الاستثمار وإدارة الأصول في العالم تميل للتوجه أكثر نحو الأسواق الناشئة خلال 2024، وزيادة الاستثمار في سندات هذه الأسواق المقومة بالعملة المحلية، للاستفادة من ارتفاع العائد عليها.

ووفق بنوك استثمار مرموقة، من بينها "بنك أوف أميركا" و "بي إن بي باريبا" و "جيه بي مورغان" وغيرها، فإنّ انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وبلوغ الدولار ذروة ارتفاعه، يعتبران من أبرز العوامل الإيجابية بالنسبة إلى الأسواق الناشئة. وتفضّل هذه

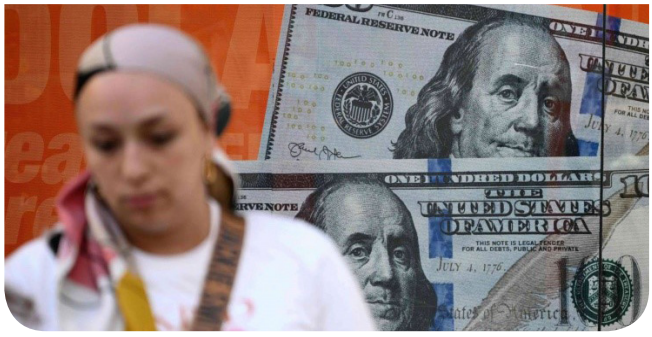

المؤسسات المالية الاستثمار في الديون المحلية بدلا من الاستثمار في أسهمها في ظل غموض توقعات النمو في الصين.

ولادة عملاق إماراتي بمحفظة أصول تتجاوز 27 مليار دولار

أسست الشركة العالمية القابضة (آي.إتش.سي) في أبوظبي شركة قابضة جديدة ستمتلك محفظة قد تصل قيمة أصولها إلى 100 مليار درهم (27 مليار دولار) في مجموعة متنوعة من القطاعات من إدارة الأصول إلى التعدين.

وقفزت أسهم العالمية القابضة، أكبر شركة مدرجة في دولة الإمارات من حيث القيمة، بما يصل إلى 3.2 في المئة بعد يوم على الإعلان عن هذه الخطوة.

وتعمل آي.إتش.سي، التي تأسست عام 1998 وتدير محفظة أصول متنوعة، في أسواق الإمارات والشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا

وأوروبا والولايات المتحدة وتوظف أكثر من 6500 موظف حول العالم. وتبلغ قيمة العالمية القابضة 240 مليار دولار.

تيك توك" تهدد "أمازون" في عقر دارها

تخطط شركة تيك توك التابعة لشركة "ByteDance"، وفقاً لوكالة "بلومبرغ" إلى زيادة حجم أعمالها التجارية الإلكترونية في الولايات المتحدة 10 أضعاف لتصل إلى 17.5 مليار دولار هذا العام، مما يشكل تهديداً أكبر لشركة "أمازون" التابعة للملياردير جيف بيزوس.

وبحسب "بلومبرغ"، فإن هدف حجم البضائع لعام 2024 للإصدار الأميركي من Tiktok Shop الذي يمزج الترفيه عبر الإنترنت مع الشراء، تمت مناقشته في اجتماعات داخلية في الأسابيع الأخيرة.

ويؤدي هدف تيك توك الطموح إلى إحداث صراع ليس فقط مع

أمازون، ولكن أيضاً مع شركتي "Temu"، و"Shein" الصينيتين، واللتين حققتا خطوات كبيرة بين المتسوقين الأميركيين الشباب.

"بي واي دي" الصينية تطيح "تسلا" عن عرش السيارات الكهربائية في نهاية 2023

تفوقت شركة «بي واي دي» الصينية لصناعة السيارات على منافستها الأميركية "تسلا" إثر تسليمها عدداً أكبر من السيارات الكهربائية في الربع الأخير من عام 2023 في جميع أنحاء العالم، وسط توقعات بحفاظها على مركز الصدارة هذا بفضل دعم قوي من السلطات الصينية يعزز السوق المحلية.

وأعلنت الشركة الأميركية "تسلا" عن تسليم 484 ألفاً و507 سيارات كهربائية في الربع الأخير من 2023، ما يضعها لأول مرة في المركز الثاني خلف "بي واي دي".

وتُعد "بي واي دي" (وهي اختصار لـ "بيلد يور دريمز" أي "إبنِ أحلامك")، من أبرز العلامات التجارية للسيارات الكهربائية في الصين. وتوقفت المجموعة عن إنتاج السيارات ذات محركات

الاحتراق عام 2022 للتركيز على الطرازات الهجينة والكهربائية.

مايكروسوفت" تقترب من الإطاحة بـ"أبل" عن لقب أكبر شركة في العالم

على الرغم من أنّ شركة "أبل" ما تزال تتربع على عرش أكبر شركة في العالم بقيمة سوقية تبلغ 2.820 تريليون دولار، إلا أنّ "مايكروسوفت" تقترب بثبات من تحقيق إنجاز استثنائي باقتراب قيمتها السوقية مجددا من تجاوز تلك القيمة لشركة أبل وبشكل مستدام.

ودفعت التوقعات المتزايدة على ضعف الطلب على أجهزة "أيفون" الحديثة، كلاً من "باركليز" و Piper Sandler & Co لتخفيض تصنيف السهم الذي تراجع منذ بداية 2024 بنحو 6 في المئة، ليمحو نحو 180 مليار دولار من القيمة السوقية للشركة.

وتركز "مايكروسوفت" بشكل أساسي على نمو أعمالها في قطاعات

مختلفة، بما في ذلك الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي الذي يحظى باهتمام كبير من قِبل المستثمرين في الفترة الأخيرة.

الدين الأميركي يتخطى 34 تريليون دولار لأول مرة في التاريخ

تجاوز إجمالي الدين الأميركي للحكومة الفيدرالية 34 تريليون دولار، وهو رقم قياسي ينذر بالتحديات السياسية والاقتصادية المقبلة لتحسين الميزانية العمومية الأميركية في الأعوام المقبلة.

أصدرت وزارة الخزانة الأميركية تقريرا يرصد الموارد المالية للولايات المتحدة، والتي أصبحت مصدرا للتوتر في واشنطن المنقسمة سياسيا والتي يمكن أن تشهد إغلاق أجزاء من الحكومة دون وجود ميزانية سنوية.

يأتي ذلك، بعدما اتفق المشرعون الجمهوريون والبيت الأبيض في يونيو الماضي على رفع الحد الأقصى لديون البلاد مؤقتاً،

مما يتجنب مخاطر ما يمكن أن يكون تخلفاً تاريخياً عن السداد. ويستمر هذا الاتفاق حتى يناير/كانون الثاني2025 .

عُمان تخصص 11.1 مليار ريال لميزانية 2024

صادق السلطان هيثم بن طارق، سلطان عمان، على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024، والتي بلغت نحو 11.10 مليار ريال عُماني، بارتفاع نسبته 9.5 في المئة عن الإيرادات المقدّرة لعام 2023. كما أصدر السلطان هيثم بن طارق مرسوماً بإنشاء «الصندوق الوطني للحالات الطارئة»؛ بهدف مواجهة الحالات الطارئة والكوارث الطبيعية كالأنواء المناخية والفيضانات والزلازل وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها الدولة، وتلحق ضرراً بالمرافق العامة والبنية الأساسية.

وقدّرت وزارة المالية، جملة الإيرادات للميزانية العامّة للدّولة للعام 2024، التي تم احتسابها على أساس متوسط سعر النفط 60

دولاراً أمريكيّاً للبرميل، بنحو 11.10 مليار ريال عُماني بارتفاع نسبته 9.5 في المئة عن الإيرادات المقدّرة لعام 2023. فيما يقدّر إجمالي الإنفاق العام للميزانية العامّة للدّولة للعام 2024 بنحو 11.65 مليار ريال عُماني مرتفعاً بنسبة 2.6 في المئة عن الإنفاق المقدّر لعام 2023، ويشمل كلفة خدمة الدَّيْن العام البالغة نحو 1.5 مليار ريال عُماني.

مصر تستهدف 12 مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة

كشف رئيس الهيئة العامة للاستثمار المصرية، حسام هيبة، عن استهداف مصر 12 مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة خلال العام المالي الجاري الذي ينتهي في 30 يونيو (حزيران) 2024.

وأكّد أنّ "الزيادة المستهدفة في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبلغ نسبتها 20 في المئة"، مشيرا إلى أنّ "انخفاض قيمة العملة يخفّض تكلفة الاستثمارات".

وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 10 مليارات دولار في نهاية العام المالي الماضي 2022-2023 مقارنة مع 8.9 مليار دولار في العام المالي 2021-2022.

وأكد هيبة أن هذه الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر غير شاملة للنفط أو الاستثمار غير المباشر في أدوات الدين من أذون خزانة وسندات، الأمر الذي يؤكد ويعزز جاذبية مناخ الاستثمار المصري.

2.9 في المئة نمو الاقتصاد العالمي في 2024

توقَّعَ تقريرُ QNB نموَّ الاقتصاد العالميّ بنسبة 2.9 في المئة خلال العام الحالي، وهو نفس معدّل العام الماضي تقريبًا.

وأظهر التقريرُ أنَّ أداء الاقتصاد العالمي سيظلّ فاترًا عام 2024، حيث سينمو بأقل من متوسطه على المدى الطويل، مرجحًا أن تنمو الاقتصادات الرئيسية الثلاثة (الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو والصين)، بشكل أبطأ من متوسطاتها طويلة الأجل. وتطرّق التقريرُ إلى التوقعات الاقتصادية لعام 2024 المتأثرة بما حدث لمعنويات المستثمرين عام 2023، عندما قُوبلت التوقعات الأولية السلبية بمفاجآت إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي. ونوّه إلى أنّه شهدت توقعات "بلومبيرغ" للنمو العالمي زيادة كبيرة بمقدار 80 نقطة أساس طوال عام 2023.

أزمة البحر الأحمر تقفز بأجور الشحن 173 بالمئة

قفزت أجور الشحن البحري بين آسيا وأوروبا والأمريكيتين، بنسبة وصلت إلى173 في المئة منذ نوفمبر/تشرين ثاني الماضي، بسبب أزمة البحر الأحمر القائمة. وذلك بحسب تقرير صادر، عن شركة "Freightos.com" متعددة الجنسيات والمختصة في عمليات الشحن ورصد البيانات المتعلقة بصناعة النقل البحر.

وبلغ السعر الفوري لشحن البضائع في حاوية 40 قدماً من آسيا إلى شمال أوروبا يتجاوز الآن 4 آلاف دولار، صعودا من متوسط 1900 دولار سابقا، بحسب الشركة. في حين زادت بين أسواق

آسيا وساحل الشرق بنسبة 55 في المئة تقريبا، إلى 3900 دولار للحاوية التي يبلغ طولها 40 قدماً.

البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي في 2024 و2025

توقع البنك الدولي تسارع معدل النمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.5 في المئة عامي 2024 و2025 بافتراض عدم تفاقم الصراع العسكري في غزة، وذلك بعدما تباطأ النمو التقديري إلى 1.9 في المئة في العام الماضي.

وتوقّع البنك الدولي في تقريره حول الآفاق الاقتصادية العالمية ارتفاع معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3.6 في المئة في 2024، لتزيد إلى 3.8 في المئة في 2025.

ورفع البنك توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي إلى 4.1 في المئة في 2024 و4.2 في المئة في العام التالي من 3.3 في المئة و2.5

في المئة في توقعاته السابقة، وذلك بعد انكماش نسبته 0.5 في المئة في2023 بحسب تقديرات البنك.

تأخر الأمطار يؤجج مخاوف المغرب: بطالة وتضخم

توقعت المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، أن يتأثر النمو الاقتصادي بتداعيات عودة الجفاف الموسمي، منبّهة إلى أن بداية الموسم الزراعي الحالي، شهدت تأخراً محسوساً في زراعة المحاصيل المبكرة في ظل تسجيل عجز في الأمطار خلال الأربعة أشهر الأولى من الموسم الحالي.

وتوقعت المندوبية تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.4 في المئة في الربع الأول من العام الجاري (من يناير/كانون الثاني حتى مارس/آذار)، بعدما كان في الفترة نفسها من العام الماضي في حدود 3.3 في المئة. وانخفضت التساقطات المطرية، منذ بداية الموسم الزراعي قبل أربعة أشهر، بنسبة 67 في المئة، كما تراجع مخزون

المياه في السدود بنسبة 75 في المئة.

وتسود مخاوف من أن يتأثر النمو الاقتصادي للمملكة في العام الحالي، الذي تأمل الحكومة أن يصل إلى 3.7 في المئة، بضعف التساقطات بعد عامين من الجفاف.

أصول القطاع المصرفي القطري تقفز إلى 1.95 تريليون ريال

أظهرت بيانات صادرة عنQNB ارتفاع إجمالي أصول القطاع المصرفي القطري بنسبة 0.4 في المئة خلال نوفمبر الماضي مقارنةً بالشهر السابق ليصل إلى 1.946 تريليون ريال قطري.

ووَفقًا للبيانات انخفض إجمالي القروض للقطاع المصرفي القطري بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري (ارتفاع بنسبة 1.4 في المئة عام 2023)، في حين ارتفعت الودائع بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري (1.8%- عام 2023) في شهر نوفمبر 2023. ودفع القطاع العام إجمالي الائتمان إلى الانخفاض. ومع ارتفاع الودائع في نوفمبر، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى 129.7 في المئة مقابل 130.3 في المئة في أكتوبر 2023. كما انخفض إجمالي القروض بشكل طفيف بنسبة 0.2 في المئة

في نوفمبر 2023. وانخفض إجمالي قروض القطاع العام بنسبة 2.5 في المئة على أساس شهري (4.1%- عام 2023).

هواوي" تحقق نموا سريعا في السوق الصينية بدعم من عقوبات أميركية

تفاقم تراجع مبيعات شركة أبل لأجهزة iPhone بأكثر من 9 في المئة في الصين الشهر الماضي، ومن المرجح أن تشهد الشركة انخفاضًا أكبر في المبيعات في 2024، بحسب توقعات شركة Jefferies للاستشارات.

وحققت هواوي Huawei الصينية أسرع نمو على خلفية إطلاق أجهزة Mate 60 الجديدة، التي تعمل بمعالج جديد مصنوع في الصين، واستعادت حصتها في السوق الصينية بعد العقوبات الأميركية التي فرضت عليها سابقاً.

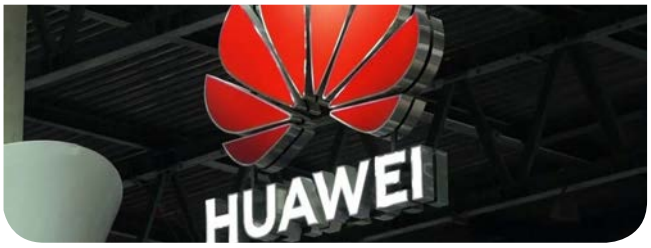

وتعمل "هواوي" حاليا على تطوير نظام تشغيل خاص بها للتنافس مع نظام التشغيل iOS ، من "أبلApple" ونظام "أندرويد Android " من شركة "ألفابت".

الإمارات ضمن وجهات السفر الأكثر شعبية في 2024

كشفت شركة حجوزات السفر والإقامة «إير بي آند بي»، عن أنّ الإمارات ضمن قائمة 10 دول في العالم الأسرع نمواً في عمليات البحث على موقع الشركة عن أماكن الإقامة، كأفضل وجهة رائجة؛ وذلك خلال الربع الأول إلى الربع الثالث 2024.

وتصدّرت اليابان القائمة مرة أخرى؛ حيث شهدت زيادة بأكثر من ثلاث مرات في عمليات البحث مقارنة بالعام السابق. ويشمل ترتيب قائمة البلدان والمناطق التي شهدت أعلى زيادة في عمليات البحث عند مقارنة الربع الأول إلى الربع الثالث من عام 2023 بالربع الأول إلى الربع الثالث من عام 2024: اليابان، تايوان، ألبانيا، سنغافورة، فنلندا، الإمارات، كوراساو، أوروبا، تايلاند، وغواتيمالا.

تراجع أعمال القرصنة البحرية في 2023 إلى أدنى مستوى منذ 2008

في منطقة البحر الكاريبي.

كشف مركز التعاون والتوعية بالمعلومات البحرية، عن تراجع أعمال القرصنة في جميع أنحاء العالم عام 2023 إلى أدنى مستوى لها منذ 2008، رغم تجدد التوتر في البحر الأحمر والمحيط الهندي. وأحصى المركز الذي يعنى بالأمن البحري، ما مجموعه 295 عمل قرصنة ولصوصية في العام الماضي، مقارنة بـ300 خلال عام 2022، وهو أدنى مستوى مسجّل منذ بدء الإحصائيات عام 2008، وفقاً للتقرير السنوي الذي يصدره المركز المعروف باسم MICA.

وأظهر التقرير أن العدد الإجمالي لأعمال القرصنة والسطو مستقر، مع اتجاه تصاعدي في جنوب شرق آسيا، يقابله انخفاض طفيف

منظمة العمل الدولية: البطالة قد تتفاقم عالميا في 2024

تباطأ، على خلفية التوترات الجيوسياسية والتضخم المستمر الذي أدى إلى اتخاذ المصارف المركزية إجراءات استباقية.

توقعت منظمة العمل الدولية أن يرتفع معدل البطالة العالمي بشكل طفيف عام 2024، وذلك جرّاء ركود الإنتاجية وتفاقم عدم المساواة والتضخم الذي يؤدي إلى تآكل الدخل المتاح.

ووفق منظمة العمل الدولية في تقريرها عن توجهات التوظيف العالمية والآفاق الاجتماعية لعام 2024، فقد انخفض معدل البطالة العالمي من 5.3 في المئة في 2022 إلى 5.1 في 2023، ويتوقع أن يبحث مليونا عامل إضافي عن وظيفة في 2024، مما سيساهم مرة أخرى في ارتفاع المعدل إلى5.2 في المئة. وبينت الوكالة أنّ التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد- 19

قفزة في نمو حركة السفر عبر مطارات تونس

أنهت مطارات تونس العام الماضي بقفزة كبيرة في حركة السفر هي الأكبر في تاريخ تونس، وذلك على الرغم من التحديات والصعوبات التي لا تزال قائمة نتيجة التكاليف بسبب الحرب في أوكرانيا.

ويعطي ارتفاع عدد المسافرين الذين قدموا إلى البلاد سنة 2023 إلى مستوى غير مسبوق ليتجاوز 8 ملايين، مسافر جرعة تفاؤل لأوساط القطاع والمسؤولين بانتعاش أكبر على الرحلات الجوية خلال العالم الحالي.

وأظهرت بيانات ديوان الطّيران المدني والمطارات، نمو عدد المسافرين بواقع 21.9 في المئة بنهاية العام الماضي ليبلغ 8.8 مليون مقارنة بالعام السابق.

وبحسب الديوان سجّل إجمالي المسافرين عبر مطار قرطاج الدولي رقما قياسيا حيث نما بنحو 19.7 في المئة ليبلغ 6.64 مليون.

فيتش تتوقع نموا أكبر في إصدار الصكوك الإسلامية عالميا

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن يدفع انخفاض أسعار النفط والفائدة إلى نمو أكبر في إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا هذا العام على الرغم من التقلبات والعوامل الجيوسياسية.

وبلغت قيمة إصدارات الصكوك، وهي أداة تمويل رئيسية في الأسواق الرئيسية لدول الخليج العربي وماليزيا وإندونيسيا وتركيا وباكستان، بنهاية العام الماضي حوالي 850 مليار دولار.

وبيّنت "فيتش" أنّ البنوك الإسلامية مستثمر مهم في الصكوك وهي جزء كبير من النظام المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا، في ظل توقعات بأن تستمر مستويات السيولة لديها مستقرة دون تغيير. وتحتل السعودية المركز الأول في مجال

التمويل الإسلامي وتعد تجربتها في تمويل المشاريع نموذجا ليس فقط في مجال البنية التحتية وإنما أيضا في مجالات الانتقال إلى الطاقة المتجددة.

استطلاع «دافوس»: عام «محفوف بالمخاطر» بالنسبة للاقتصاد العالمي

أظهر مسح لكبار الاقتصاديين أن الاقتصاد العالمي يواجه عاماً من توقعات النمو الضعيفة وعدم اليقين الناجم عن الصراعات الجيوسياسية وظروف التمويل الصعبة والتأثير المدمر للذكاء الاصطناعي.

وتمّ إجراء هذا الاستطلاع عشية انطلاق أعمال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في منتجع دافوس السويسري اليوم الاثنين، ويشارك فيه أكثر من 60 من كبار الاقتصاديين على مستوى العالم من القطاعين الخاص والعام، في محاولة لرسم أولويات صناع السياسات وقادة الأعمال.

ويتوقع نحو 56 في المئة ممن شملهم الاستطلاع أن تضعف الظروف الاقتصادية العالمية هذا العام، مع وجود درجة عالية من التباين الإقليمي.

أصول «المركزي» العماني تسجّل 17 مليار دولار

بلغت الأصول الأجنبية للمصرف المركزي العماني 6.52 مليار ريال عماني (16.98 مليار دولار) بتراجع 4.27 في المئة مقارنة بنهاية عام 2022.

وأظهرت النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن المصرف المركزي العماني، أن الإقراض المصرفي التقليدي في سلطنة عُمان ارتفع بنسبة 4.45 في المئة على أساس سنوي خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي. كما ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالريال العماني من 5.372 في المئة إلى 5.485 في المائة خلال الفترة نفسها.

وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 3.9 في المئة بنهاية الربع الثالث مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وجاء

هذا الانكماش مدفوعاً بانخفاض إنتاج القطاع الهيدروكربوني بنسبة 15.4 في المئة. أما الناتج المحلي الحقيقي، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 0.2 في المئة.

بطارية نووية تنتج الطاقة لمدة 50 عامًا دون الحاجة للشحن

كشفت شركة صينية ناشئة عن بطارية جديدة قادرة على توليد الكهرباء لمدة 50 عامًا، من دون الحاجة إلى الاستبدال أو إعادة الشحن.

وأعلنت شركة بيتافولت تكنولوجي "Betavolt Technology" ومقرها بكين عن أنّ بطاريتها النووية هي الأولى في العالم، حيث تضع 63 نظيرًا نوويًا في وحدة أصغر من عملة معدنية. ووفق الشركة فإن بطارية الجيل التالي دخلت بالفعل مرحلة الاختبار التجريبي وسيتم في النهاية إنتاجها بكميات كبيرة للتطبيقات التجارية مثل الهواتف والطائرات بدون طيار. حيث يمكن لبطاريات الطاقة الذرية "بيتافولت" تلبية احتياجات إمدادات الطاقة طويلة

الأمد في سيناريوهات متعددة، مثل الفضاء الجوي، ومعدات الذكاء الاصطناعي، والمعدات الطبية، والمعالجات الدقيقة، وأجهزة الاستشعار المتقدمة، والطائرات بدون طيار الصغيرة والروبوتات الصغيرة.

ارتفاع عجز ميزانية تركيا 900% إلى 46.5 مليار دولار في 2023

اتسع عجز الميزانية التركية نحو 900 في المئة في 2023 ليصل إلى 1.4 تريليون ليرة (46.5 مليار دولار)، بحسب بيانات وزارة الخزانة والمالية.

ورغم هذا الارتفاع رحبت الحكومة بهذه الأرقام التي جاءت أقل من التوقعات بعد عام صعب شهد انتخابات رئاسية وزلزالين مدمرين، حيث كانت الحكومة قد توقعت عجزا عند 1.6 تريليون ليرة، أو حوالي 6.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعوضت الإيرادات الضريبية بعض الارتفاع في الإنفاق خلال العام الماضي، إذ رفعت الحكومة الضرائب على الوقود بنحو 200

في المئة في يوليو لتمويل الأضرار الناجمة عن الزلزال ورفعت عددا من معدلات ضرائب القيمة المضافة المختلفة التي تفرضها.

الاقتصاد الصيني يسجّل أضعف نمو منذ عقود في 2023

سجّل الاقتصاد الصيني أقل معدّل نمو سنوي منذ أكثر من ثلاثة عقود في 2023، حيث عصفت به أزمة في قطاع العقارات رافقها ضعف في الاستهلاك وضبابية على الصعيد العالمي

وبحسب مجموعة من عشرة خبراء أجرت «فرانس برس» مقابلات معهم، فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي الصيني بنسبة 5.2 في المئة، وهو أقل معدّل منذ العام 1990، باستثناء فترة تفشي وباء كورونا.

وسيمثّل الرقم تحسناً عن نسبة 3 في المئة في 2022، رغم أن النشاط التجاري في ذلك العام تضرر بفعل القيود الصحيّة المشددة

المصممة لاحتواء الفيروس. وبعدما رفعت الإجراءات، حددت بكين لنفسها هدفاً للنمو يبلغ حوالي 5 في المئة للعام 2023.

صندوق النقد: الذكاء الاصطناعي قد يفاقم عدم المساواة رغم المكاسب

اعتبرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، أنّ "العالم على حافة ثورة تكنولوجية قادرة على تحفيز الإنتاجية وتعزيز النمو العالمي وزيادة الدخل في جميع أنحاء العالم، ولكن مع ذلك، فإنّ تطور الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحل محل الوظائف ويؤدي إلى تعميق عدم المساواة".

وأشارت غورغييفا إلى أنّ "التقدم السريع في الذكاء الاصطناعي أثار تساؤلات مهمة حول تأثيره المحتمل على الاقتصاد العالمي، لكن من الصعب التنبؤ بالتأثير الصافي، لأن الذكاء الاصطناعي سوف ينتشر عبر الاقتصادات بطرق معقدة".

ويتنبأ الصندوق باحتمالية استبدال الذكاء الاصطناعي بالوظائف،

ولكن مع ذلك، فإن الصندوق يرجّح أنه في كثير من الحالات سيكون الذكاء الاصطناعي مكملاً للعمل البشري. وقدّر الصندوق أنّ ما يقرب من 40 في المئة من العمالة العالمية تتعرض للذكاء الاصطناعي.

12 في المئة زيادة بأعداد المسافرين عبر مطار بيروت في 2023

حققت حركة مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت ارتفاعاً في أعداد المسافرين من وإلى لبنان خلال العام المنصرم 2023، حيث سجّل العام 2023 في نهايته7.12 مليون راكب مقابل 6.34 مليون راكب استخدموا المطار خلال العام 2022، أي بزيادة فاقت 12 في المئة.

وكان شهر يوليو 2023 الأعلى بأعداد المسافرين عبر المطار تلاه شهر أغسطس، حيث سجل يوليو 924 ألفاً بزيادة 12.14 في المئة عن يوليو 2022. وفي يوليو2023 أيضاً كانت النسبة الأعلى للوافدين الى لبنان الذين بلغ عددهم 504026 وافداً (بزيادة 8.79% عن يوليو 2022). أما شهر أغسطس 2023

فسجل الرقم الأعلى للمغادرين عبر المطار وبلغ 533947 راكباً (مقابل 475107 من المغادرين في أغسطس 2022 أي بزيادة 12.38%)، وبلغ مجموع الركاب في أغسطس 915085 راكباً (مقابل 796543 راكباً في أغسطس 2022 أي بنمو 14.88%).

الجواز الكويتي يزداد قوة... الثالث عربياً والـ 45 عالمياً

حلّ جواز السفر الكويتي في المرتبة 45 عالمياً، وفق مؤشر جوازات السفر العالمي "غلوبال باسبورت انديكس" للعام الحالي 2024، حيث يتيح الدخول إلى 112 دولة (62 من دون تأشيرة، و50 تمنح تأشيرة عند الوصول). أما على المستوى العربي والخليجي، فاحتلّ الجواز الكويتي الترتيب الثالث بعد جواز السفر الإماراتي الذي تربّع في المرتبة الأولى كأقوى جواز سفر عالمياً، إذ يتيح دخول 180 دولة (132 من دون تأشيرة، و48 تمنح تأشيرة عند الوصول)، وجواز السفر القطري الذي احتل المرتبة 44 عالمياً والثانية عربياً ويتيح دخول 117 دولة (73 من دون تأشيرة و44 تمنح تأشيرة عند الوصول).

لأول مرة في تاريخه.. مطار الملكة علياء الدولي في الأردن يحقق هذه الأرقام

استقبل مطار الملكة علياء الدولي في الأردن، ولأول مرة في تاريخه، 9 ملايين و201 ألف و269 مسافرا، خلال العام الماضي 2023، بارتفاع نسبته 17.4 في المئة، مقارنة بإحصائيات العام 2022، وخلال الفترة ذاتها.

ووفق مجموعة المطار الدولي، فإنّه بتاريخ 21 يناير/ كانون الثاني، تعامل المطار مع حركة طائرات بلغت 77696 حركة، في حين بلغت حركة الشحن الجوي 67366 طنا، مما يشكّل زيادة عن العام الذي سبقه بنسبة 13.7 و9.9 في المئة على التوالي.

واستقبل المطار خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي، 643048 مسافرا، وتعامل مع 5582 حركة طائرات، مما شكّل انخفاضا نسبته 2.6، و1.5 في المئة على التوالي، مقارنة بالعام 2022، كما تعامل مع 6434 طنا من الشحن الجوي، مما شكل زيادة بنسبة 30.4 في المئة مقارنة بالعام 2022.

3.7 تريليون دولار رأسمال 1217 «يونيكورن» عالمياً.. 5 بصمات إماراتية

حلّت 5 شركات إماراتية ناشئة، أو تأسست في دولة الإمارات، ضمن قائمة عالمية تضم 1217 شركة «يونيكرون» والتي يبلغ إجمالي رأس مالها المجمّع اليوم 3.77 تريليون دولار.

وبحسب تقرير شركة «سي بي انسايتس» الذي يرصد الشركات الناشئة المليارية، حلت شركات «فستا جلوبال، تابي، كيتوبي، دوبيزل، ومجموعة أندلسية» ضمن القائمة التي تحتوي على 1217 شركة مليارية ناشئة على مستوى العالم، حيث تحتضن دبي 4 شركات من بين الخمس الناشئة.

وجاءت «فيستا جلوبال» كأكبر الشركات الناشئة التي تأسست في الإمارات واتخذت صفة الـ«يونيكورن» برأسمال مجمع 2.5 مليار دولار، حيث تأسست الشركة في مدينة دبي عام 2004.

أسرع 10 وظائف نمواً وأجورها مغرية.. يمكن العمل بها عن بعد!

أصدرت"LinkedIn" قائمة الوظائف السنوية التي تسلط الضوء على 25 مهنة الأسرع نمواً على مدار السنوات الخمس الماضية، استناداً إلى المسميات الوظيفية التي شهدت أكبر نمو على موقعها على الإنترنت بين يناير 2019 ويوليو 2023.

وفيما يلي أهم 10 وظائف الأسرع نمواً في عام 2024 ، وفقاً لبيانات "LinkedIn" و"ZipRecruiter": كبير مسؤولي النمو، محلل البرامج الحكومية، مدير سلامة صحة البيئة، مدير عمليات الإيرادات، محلل الاستدامة، مزود الممارسة المتقدمة، نائب الرئيس للتنوع والشمول، مستشار الذكاء الاصطناعي، مسؤول التوظيف، مهندس الذكاء الاصطناعي.

ويوفر كل دور في قائمة LinkedIn تقريباً فرص عمل عن بعد أو مختلطة، مما يشير إلى أن أصحاب العمل مستمرون في الاستجابة لمطالب العمال بالعمل المرن.

الغرب مهدد بخسارة 288 مليار دولار في حال مصادرة الأصول الروسية

قدّرت وكالة «ريا نوفوستي» الروسية أن يخسر الغرب أصولاً واستثمارات بقيمة 288 مليار دولار على الأقل إذا صادر أصولاً روسية مجمدة للمساعدة في إعادة بناء أوكرانيا.

واستشهدت الوكالة ببيانات تُظهر أن الاستثمار المباشر للاتحاد الأوروبي و«مجموعة السبع» وأستراليا وسويسرا في الاقتصاد الروسي بلغ في نهاية عام 2022 نحو 288 مليار دولار، تمتلك دول الاتحاد الأوروبي 223.3 مليار دولار من الأصول، منها98.3 مليار مملوكة رسمياً لقبرص، و50.1 مليار لهولندا، و17.3 مليار دولار لألمانيا. وكشفت عن أنّ أكبر خمسة مستثمرين أوروبيين في الاقتصاد الروسي هم أيضاً فرنسا بأصول واستثمارات بقيمة 16.6

مليار دولار، وإيطاليا بـ12.9 مليار دولار. ومن بين دول «مجموعة السبع»، صُنفت بريطانيا حيث تبلغ قيمة الأصول البريطانية في روسيا حوالي 18.9 مليار دولار.

"أبل" تنتزع من "سامسونغ" صدارة مبيعات الهواتف الذكية

تفوقت "أبل" على منافستها "سامسونغ" في مبيعات الهواتف الذكية في عام 2023، وفقاً لشركة الأبحاث المتخصصة "آي دي سي" التي رأت في ذلك تحولاً في السلطة في قمة أكبر سوق للإلكترونيات الاستهلاكية. وكانت المرة الأخيرة التي احتلت فيها شركة أخرى غير سامسونغ المركز الأول في سوق الهواتف الذكية كانت عام 2010.

وباعت المجموعة التي يقع مقرها في كاليفورنيا أكثر من 234 مليون جهاز "آي فون" العام الفائت، ما جعل حصتها من السوق العالمية 20.1 في المئة. واستحوذت "أبل" للمرة الأولى على

الحصة الأكبر من هذه السوق، وهي الشركة الوحيدة من الشركات التي احتلت في المراكز الثلاثة الأولى حققت نمواً سنوياً إيجابياً بنسبة 3.7 في المئة.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

THE ONGOING CONFLICT HAS HEIGHTENED UNCERTAINTY AND GEOPOLITICAL RISKS IN THE MEA AND MNA REGION

GROWTH IS FORECAST TO REACH 3.5 PERCENT IN 2024 AND 2025

Global growth is set to slow further this year, amid the lagged and ongoing effects of tight monetary policy, restrictive financial conditions, and feeble global trade and investment. Downside risks to the outlook include an escalation of the recent conflict in the Middle East and associated commodity market disruptions, financial stress amid elevated debt and high borrowing costs, persistent inflation, weaker-than-expected activity in China, trade fragmentation, and climate-related disasters. Against this backdrop, policy makers around the world face enormous challenges. Even though investment in emerging market and developing economies (EMDEs) is likely to remain subdued, lessons learned from episodes of investment growth acceleration over the past seven decades highlight the importance of macroeconomic and structural policy actions and their interaction with well-functioning institutions in boosting investment and thus long-term growth prospects.

Commodity-exporting EMDEs face a unique set of challenges amid fiscal policy procyclicality and volatility. This underscores the need for a properly designed fiscal framework that, combined with a strong institutional environment, can help build buffers during commodity price booms that can be drawn upon during subsequent slumps in prices. At the global level, cooperation needs to be strengthened to provide debt relief, facilitate trade integration, tackle climate change, and alleviate food insecurity.

GLOBAL OUTLOOK

Global growth is expected to slow to 2.4 percent in 2024—the third consecu- tive year of deceleration—reflecting the lagged and ongoing effects of tight monetary policies to rein in decades-high inflation, restrictive credit conditions, and anemic global trade and investment. Near-term prospects are diverging, with subdued growth in major economies alongside improving conditions in emerging market and developing economies (EMDEs) with solid fundamentals. Meanwhile, the outlook for EMDEs with pronounced vulnerabilities remains precarious amid elevated debt and financing costs. Downside risks to the outlook predomi-nate. The recent conflict in the Middle East, coming on top of the Russian Federation's invasion of Ukraine, has heightened geopolitical risks. Conflict escalation could lead to surging energy prices, with broader implications for global activity and inflation. Other risks include financial stress related to elevated real interest rates, persistent inflation, weaker-than-expected growth in China, further trade fragmentation, and climate change-related disasters. Against this backdrop, policy makers face enormous challenges and difficult trade-offs. International cooperation needs to be strength- ened to provide debt relief, especially for the poorest countries; tackle climate change and foster the energy transition; facilitate trade flows; and alleviate food insecurity. EMDE central banks need to ensure that inflation expectations remain well anchored and that financial systems are resilient. Elevated public debt and borrowing costs limit fiscal space and pose significant challenges to EMDEs—particularly those with

weak credit ratings—seeking to improve fiscal sustainability while meeting investment needs. Commodity exporters face the additional challenge of coping with commodity price fluctuations, underscoring the need for strong policy frameworks. To boost longer-term growth, structural reforms are needed to accelerate investment, improve productivity growth, and close gender gaps in labor markets. Regional prospects. Although some improvements in growth are expected in most EMDE regions, the overall outlook remains subdued. Growth this year is projected to soften in East Asia and Pacific—mainly on account of slower growth in China—Europe and Central Asia, and South Asia. Only a slight improvement in growth, from a weak base in 2023, is expected for Latin America and the Caribbean. More marked pickups in growth are projected for the Middle East and North Africa, supported by increased oil xviii production, and Sub-Saharan Africa, reflecting recovery from recent weakness. In 2025, growth is projected to strengthen in most regions as the

global recovery firms. The Magic of Investment Accelerations. Invest-ment powers economic growth, helps drive down poverty, and will be indispensable for tackling climate change and achieving other key develop-ment goals in emerging market and developing economies (EMDEs). Without further policy action, investment growth in these economies is likely to remain tepid for the remainder of this decade. But it can be boosted. This chapter offers the first comprehensive analysis of investment accelerations—periods in which there is a sustained increase in investment growth to a relatively rapid rate—in EMDEs. During these episodes over the past seven decades, investment growth typically jumped to more than 10 percent per year, which is

more than three times the growth rate in other (non-acceleration) years. Countries that had investment accelerations often reaped an economic windfall: output growth increased by about 2 percentage points and productivity growth increased by 1.3 percentage points per year. Other benefits also materialized in the majority of such episodes: inflation fell, fiscal and external balances improved, and the national poverty rate declined. Most accelerations followed, or were accompanied by, policy shifts intended to improve macroeconomic stability, structural reforms, or both. These policy actions were particularly conducive to sparking invest-ment accelerations when combined with well- functioning institutions. A benign external environment also played a crucial role in catalyz-ing investment accelerations in many cases. Fiscal Policy in Commodity Exporters: An Enduring Challenge. Fiscal policy has been about 30 percent more procyclical and about 40 percent more volatile in commodity-exporting emerging market and developing economies (EMDEs) than in other EMDEs. Both procycli-cality and volatility of fiscal policy—which share some underlying drivers—hurt economic growth because they amplify business cycles. Structural policies, including exchange rate flexibility and the easing of restrictions on international financial transactions, can help reduce both fiscal procyclicality and fiscal volatility. By adopting average advanced-economy policies regarding exchange rate regimes, restrictions on cross- border financial flows, and the use of fiscal rules, commodity-exporting EMDEs can increase their GDP per capita growth by about 1 percentage point every four to five years through the reduction in fiscal policy volatility. Such policies should be supported by sustainable, well-designed, and stability-oriented fiscal institutions that can help build buffers during commodity price booms to prepare for any subsequent slump in prices. A strong commitment to fiscal disci-pline is critical for these institutions to be effective in achieving their objectives.

ARAB ECONOMY

The ongoing conflict in the Middle East has heightened uncertainty and geopolitical risks in the Middle East and North Africa (MNA) region. Assuming the conflict does not escalate, growth in the region is forecast to reach 3.5 percent in 2024 and 2025—which is stronger than previously envisioned—as oil-exporting economies benefit from the unwinding of oil production cuts. In contrast, the outlook for oil-importing economies has deteriorated on account of weakening domestic conditions, including persistently high inflation.

Risks to the outlook are tilted to the downside. Owing to the possibility of escalation in the conflict, potential benefits to oil exporters from higher oil prices, resulting from disruptions in commodity markets, would likely be more than offset by weakened regional activity. Other downside risks include climate-change-related weather shocks and adverse spillovers from further monetary policy tightening in advanced economies and tighter financial conditions.

RECENT DEVELOPMENTS

The ongoing conflict has increased geopolitical and policy uncertainty, disrupted financial markets, and damaged investor confidence in MNA (figure 2.4.1.A). It has also dampened tourism-related activity, particularly in neighbor- ing countries. International tourist arrivals in these countries slowed down in late

2023, following robust activity prior to the onset of the conflict.

MNA already faced multiple headwinds, including oil production cuts, elevated inflation, and weak private sector activity in oil-importing economies. Accordingly, growth in MNA is estimated to have slowed sharply in 2023, to 1.9 percent, after reaching 5.8 percent in the previous year. In MNA's oil exporters, while non-oil sector activity was robust, the oil sector weakened markedly as a result of oil production cuts, which dampened growth. Growth in oil importers also slowed somewhat last year, reflecting anemic private sector activity (figure 2.4.1.B). Oil production in MNA declined in 2023, mainly driven by production cuts in member countries of the Gulf Cooperation Council (GCC), especially Saudi Arabia, which announced the extension of its voluntary oil production cut until early 2024 (figure 2.4.1.C). Member countries of the Organization of the Petroleum Exporting Countries Plus (OPEC+) also agreed in April on the production cut until the end of 2023. In contrast, oil supply from other economies in the region increased, including the Islamic Republic of Iran, which was exempted from the OPEC+ agreement. Growth in GCC countries is estimated to have decelerated sharply in 2023 because of the decline in oil production, which more than offset robust non-oil activity driven by strong labor markets, moderating inflation, and supportive fiscal policies. In Saudi Arabia, output is estimated to have fallen by 0.5 percent in 2023, as the contraction in oil activity and exports wasdampened somewhat by strong private consump-tion and public investment. Similarly, Bahrain,Kuwait, Oman, Qatar, and the United Arab Emirates also experienced a downturn in 2023.

In other oil exporters, growth picked up in the Islamic Republic of Iran, as increases in oil production and exports more than offset weak external non-oil demand. In Libya, which was

also exempted from the OPEC+ production cut agreement, growth rebounded, as industrial activity was strengthened by oil production, which was unaffected by September's flooding. In contrast, activity in Algeria and Iraq was adversely affected by oil production cuts and declining

exports. In oil-importing economies, growth softened amid elevated macroeconomic imbalances and vulnerabilities. In the Arab Republic of Egypt, growth is estimated to have slowed to 3.8 percent in fiscal year (FY) 2022/23. Import restrictions constrained access to inputs for domestic produc-tion and exports, while declining purchasing power of households and sluggish corporate activity weighed on investment and private consumption. In contrast, growth is estimated to have picked up in Morocco, despite the earth- quake in September that caused major humanitar-ian losses and infrastructure damage. The agricultural sector recovered following a severe drought in 2022. Inflation was well-contained in GCC countries by late 2023, while it remained elevated in other oil exporters, notably the Islamic Republic of Iran, as well as in some oil importers, despite the decline in oil prices in 2023. In oil importers, food price inflation remained stubbornly high, and elevated headline inflation was often driven by large currency depreciations (figure 2.4.1.D). Conse-quently, monetary policy was tightened in oil importers; in contrast, policy rates stabilized in GCC countries in late 2023.

OUTLOOK

The conflict in the Middle East has heightened uncertainty around growth forecasts in the region. Assuming the conflict does not escalate, growth in MNA is expected to pick up to 3.5 percent in 2024 and 2025—0.2 and 0.5 percentage point higher, respectively, than previously projected (figure 2.4.2.A; table 2.4.1). These upward revisions assume improved economic performance among oil exporters, driven by a stronger rebound in oil activity and export growth, following deeper production cuts in 2023 than previously expected. In contrast, the outlook for oil importers appears weaker than previously expected, owing to the adverse impact of the ongoing conflict, including that on tourism, and slower growth in private consumption and investment, as a result of higher inflation and input costs. Growth in GCC countries is forecast to rise to 3.6 percent in 2024 and 3.8 percent in 2025. In Saudi Arabia, growth is projected to rebound to 4.1 percent in 2024 and 4.2 percent in 2025 (table 2.4.2). The country's oil output and exports are expected to expand, despite an extension of voluntary oil production cuts for early this year. As

part of the government's Saudi Vision 2030, investment related to non-oil activity will also be a major driver of growth going forward. An increase in oil production will help boost growth in other GCC countries. Among other oil exporters, growth is expected to pick up in Algeria and Iraq but to slow in the Islamic Republic of Iran and Libya. In Algeria and Iraq, the expansion of oil production as a result of relaxed production cuts in early 2024 is projected to contribute to faster growth. In contrast, in the Islamic Republic of Iran and Libya, growth is forecast to moderate as oil production stabilizes.

In oil importers, growth is expected to edge up to 3.2 percent this year and 3.7 percent in 2025. In Morocco, the strengthening of growth

will be bolstered by a continued recovery in agriculture, an expected rebound in tourism despite the recent earthquake, which is expected to have limited macroeconomic consequences, and fiscal support through the government's reconstruction plan.

In Tunisia, growth is expected to rise to 3 percent in both 2024 and 2025, conditional on the easing of drought conditions and a decrease in inflation. In Djibouti, investment in several large infrastruc-ture projects is expected to boost growth, with increased use of the country's port services by Ethiopia being another positive factor.

In contrast, in Egypt, growth is expected to slow to 3.5 percent in FY2023/24 (July 2023 to June 2024), before rising to 3.9 percent in FY2024/25. The conflict in the Middle East will likely exacerbate the inflation problem, eroding households' purchasing power and constraining activity in the private sector, and intensify pressures on external accounts through implica-tions on tourism, remittances, and oil trade balance. In Jordan, household income growth may be constrained by weak private sector job creation, while the tourism sector will be adversely affected by the conflict in the Middle East. Growth in the Republic of Yemen is expected to be tepid on account of weak governance, political instability, and conflict The outlook for West Bank and Gaza is highly uncertain but growth is projected to shrink 6 percent in 2024 after contracting 3.7 percent in 2023. Massive destruction of fixed assets and industrial facilities in Gaza, which represents roughly 16 percent of output in West Bank and Gaza, will cause a significant contraction of economic activity. The ongoing conflict will also exacerbate already-dire economic conditions in West Bank. Heightened restrictions on the free movement of goods and people between and within cities, including access to the Israeli market, will continue to have negative effects on trade and output. Assuming the situation around the conflict cools down, the reconstruction efforts are expected to contribute to a rebound of growth to 5.4 percent in 2025. Fiscal deficits

are expected to widen in 2024 in MNA, with a notable deterioration in the fiscal positions of oil importers (figure 2.4.2.B). In oil exporters, fiscal surpluses in 2023 will shrink to almost zero, on average, but with diverging trends in GCC and non-GCC oil exporters. Recoveries in oil production are expected to support the improvement of fiscal balances in several GCC countries, while deficits are projected to widen in some non-GCC oil exporters, as expenditures are likely to outpace revenues. In oil importers, fiscal deficits are expected to widen in 2024, partly reflecting weak revenue, rising debt-service costs, and rising subsidies related to food and energy. In West Bank and Gaza, fiscal deficits are expected to increase significantly in 2024, owing to a decline in both domestically managed tax instruments and the "clearance revenues" transferred from Israel. Additionally, in 2025, the deficits are likely to grow further as a result of expansionary fiscal policy aimed at aiding the recovery from the conflict.

Projected growth in oil importers will be insuffi-cient to return output to its pre-pandemic trend. Output losses relative to the pre-pandemic projections will increase over the forecast period (figure 2.4.2.C). In addition to the ongoing conflict, subdued growth in oil importers—and in some cases persistently high inflation—will also limit progress in reducing poverty and inequality. After experiencing a surge in poverty in 2023, oil importers will likely see elevated poverty rates in the near term (figure 2.4.2.D).

RISKS

A severe downside risk to the baseline growth forecast is the intensification of the ongoing conflict. The escalation of the conflict could result in an increase in energy prices and benefit energy exporters, but this would be more than offset by weakened activity due to a surge in geopolitical tensions in the region. Natural disasters, including climate-change-related weather events, and adverse spillovers from tighter global financial conditions pose further downside risks. A substantial escalation of the conflict would have significant implications for growth prospects in MNA and increase forecast uncertainty (Gatti et al. 2022). Economies directly affected could see significant declines in investment and productivity growth owing to damage to infrastructure and human losses (figure 2.4.3.A; Dieppe, Kilic Celic, and Okou 2020). Adverse impacts of an escalation of the conflict could spill over into neighboring economies. It could increase uncertainty and dampen investor confidence, reduce tourism, cause capital outflows and instability in financial markets, weigh on investment growth, and subsequently weaken prospects for output and productivity growth in the region. Disruptions in energy markets driven by the escalation of the conflict could lead to increased prices of food and metals by raising production and transportation costs (World Bank 2023g). Such disruptions could also be caused by increased security threats in

major shipping lanes in the region. Additionally, the price of gold may rise as the conflict increases uncertainty and reduces investors' risk appetite.

The conflict could be further escalated or protracted because of a surge in refugees or internal displacement of people. It would result in an erosion of human capital via losses of access to essential health and education services (Schady et al. 2023). In MNA, particularly its economies in fragile or conflict-

affected situations, the number of refugees has already been increasing (figure 2.4.3.B). As the number of affected people increases, social tensions could rise. Increased violence driven by elevated social tensions could spur greater food insecurity, exacerbated by a rise in food prices. Heightened food insecurity could worsen poverty and inequality outcomes in the region.

MNA is vulnerable to natural disasters, which, apart from their humanitarian toll, can cause severe damage to infrastructure and reduce output, incomes, and productivity. Total deaths from natural disasters rose significantly last year (figure 2.4.3.C). As climate change continues to increase the frequency and severity of adverse weather events, the lack of weather-resilient buildings and infrastructure, along with inadequate maintenance of existing structures and mitigation facilities, could amplify damage (OECD 2018). The impact of extreme weather events tends to be particularly large and persistent in countries without fiscal buffers to enable adequate responses (Pigato 2019). Access to basic services, especially among the vulnerable, could be constrained, further increasing poverty and inequality.

Oil exporters are typically heavily dependent on a single commodity for their output, exports, and government revenues. Weaker global demand relative to the baseline forecast—for example, owing to softer growth in China—would put downward pressure on global oil prices and on growth in MNA's oil exporters. Should oil prices fall or demand weaken, oil production might be curtailed or prolonged in several oil exporters, negatively impacting growth prospects in MNA.

In commodity-exporting economies, fiscal policy tends to be more volatile than in other economies, and volatility is negatively associated with economic growth (chapter 4; Arroyo Marioli, Fatás, and Vasishtha 2023). Furthermore, the volatility of terms of trade has been consistently higher in oil exporters in MNA than in other economies and elevated particularly in GCC countries (Gatti et al. 2023).

In advanced economies, interest rates might need to be raised further, given still-elevated inflation. Larger-than-anticipated increases in interest rates, or an extended period of elevated rates, could expose latent economic and financial vulnerabili- ties and tighten global financial conditions. Such tightening, relative to the baseline forecast, could increase financial instability and lead to capital outflows and currency depreciations, particularly in oil importers. External financing needs are expected to increase in both oil exporters and importers in 2024, but to be more elevated in the latter (figure 2.4.3.D). Given the large external deficits in many oil importers and their limited access to external financing sources, tighter financial conditions would further weaken growth.

TABLE 2.4.1 **Middle East and North Africa forecast summary**
(Real GDP growth at market prices in percent, unless indicated otherwise)

						Percentage point differences from June 2023 projections		
	2021	2022	2023e	2024f	2025f	2023e	2024f	2025f
EMDE MNA, GDP [1]	**3.8**	**5.8**	**1.9**	**3.5**	**3.5**	**-0.3**	**0.2**	**0.5**
GDP per capita (U.S. doll	2.6	4.4	0.5	2.2	2.2	-0.4	0.2	0.5
(Average including countries that report expenditure components in national accounts) [2]								
EMDE MNA, GDP [2]	4.1	5.9	2.1	3.6	3.6	-0.4	0.5	0.7
PPP GDP	4.3	5.6	2.3	3.6	3.6	-0.3	0.5	0.6
Private consumption	5.8	4.5	3.2	3.0	2.9	-0.1	-0.1	-0.1
Public consumption	2.6	3.5	4.1	2.9	2.8	1.2	0.1	0.2
Fixed investment	5.7	10.3	4.8	3.8	3.6	0.1	0.3	-0.3
Exports, GNFS [3]	7.1	14.2	4.1	6.6	6.5	0.1	2.1	2.6
Imports, GNFS [3]	9.2	9.9	7.3	5.6	5.3	1.3	0.9	0.9
Net exports, contribution to g	0.1	3.0	-0.6	1.2	1.3	-0.2	0.9	1.2
Memo items: GDP								
Oil exporters [4]	3.4	6.2	1.6	3.6	3.5	-0.4	0.4	0.8
GCC countries [5]	3.3	7.4	1.1	3.6	3.8	-1.3	0.4	1.0
Saudi Arabia	3.9	8.7	-0.5	4.1	4.2	-2.7	0.8	1.7
Iran, Islamic Rep. [6]	4.7	3.8	4.2	3.7	3.2	2.0	1.7	1.3
Oil importers [7]	5.5	3.9	3.0	3.2	3.7	-0.4	-0.7	-0.4
Egypt, Arab Rep. [6]	3.3	6.6	3.8	3.5	3.9	-0.2	-0.5	-0.8

Source: World Bank.
Note: e = estimate; f = forecast; EMDE = emerging market and developing economy; MNA = Middle East and North Africa; PPP = purchasing power parity. World Bank forecasts are frequently updated based on new information and changing (global) circumstances. Consequently, projections presented here may differ from those contained in other Bank documents, even if basic assessments of countries' prospects do not differ at any given moment in time.
1. GDP and expenditure components are measured in average 2010-19 prices and market exchange rates. Excludes Lebanon, the Syrian Arab Republic, and the Republic of Yemen as a result of the high degree of uncertainty.
2. Aggregate includes all economies in notes 4 and 7 except Djibouti, Iraq, Jordan, Qatar, and West Bank and Gaza, for which data limitations prevent the forecasting of GDP components.
3. GNFS refers to goods and non-factor services.
4. Oil exporters include Algeria, Bahrain, the Islamic Republic of Iran, Iraq, Kuwait, Libya, Oman, Qatar, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates.
5. The Gulf Cooperation Council (GCC) includes Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates.
6. Fiscal-year-based numbers. The fiscal year (FY) runs from July 1 to June 30 in the Arab Republic of Egypt, with the column for 2021 reflecting FY2020/21. For the Islamic Republic of Iran, it runs from March 21 through March 20, with the column for 2021 reflecting FY2021/22.
7. Oil importers include Djibouti, Egypt, Jordan, Morocco, Tunisia, and West Bank and Gaza.

TABLE 2.4.2 **Middle East and North Africa economy forecasts** [1]
(Real GDP growth at market prices in percent, unless indicated otherwise)

						Percentage point differences from June 2023 projections		
	2021	2022	2023e	2024f	2025f	2023e	2024f	2025f
Algeria	3.4	3.2	2.5	2.6	2.6	0.8	0.2	0.5
Bahrain	2.7	4.9	2.8	3.3	3.2	0.1	0.1	0.1
Djibouti	4.5	3.1	4.7	5.1	5.7	0.3	-0.3	-0.2
Egypt, Arab Rep. [2]	3.3	6.6	3.8	3.5	3.9	-0.2	-0.5	-0.8
Iran, Islamic Rep. [2]	4.7	3.8	4.2	3.7	3.2	2.0	1.7	1.3
Iraq	-2.1	7.0	-2.9	4.2	2.9	-1.8	-1.8	-0.8
Jordan	3.7	2.4	2.6	2.5	2.6	0.2	0.1	0.2
Kuwait	1.3	7.9	0.8	2.6	2.7	-0.5	0.0	0.3
Lebanon [3]	-7.0	-0.6	0.2	..	..	0.7	..	..
Libya [3]	31.4	-1.2	14.1	4.1	4.3	..	..	..
Morocco	8.0	1.3	2.8	3.1	3.3	0.3	-0.2	-0.2
Oman	3.1	4.3	1.4	2.7	2.9	-0.1	-0.1	0.3
Qatar	1.5	4.9	2.8	2.5	3.1	-0.5	-0.4	0.0
Saudi Arabia	3.9	8.7	-0.5	4.1	4.2	-2.7	0.8	1.7
Syrian Arab Republic [3]	1.3	-3.5	-5.5	..	..	0.0	..	..
Tunisia	4.4	2.4	1.2	3.0	3.0	-1.1	0.0	0.0
United Arab Emirates	3.5	6.6	3.4	3.7	3.8	0.6	0.3	0.4
West Bank and Gaza	7.0	3.9	-3.7	-6.0	5.4	-6.7	-9.0	2.4
Yemen, Rep. [3]	-1.0	1.5	-0.5	2.0	..	0.0	0.0	..

Source: World Bank.
Note: e = estimate; f = forecast. World Bank forecasts are frequently updated based on new information and changing (global) circumstances. Consequently, projections presented here may differ from those contained in other Bank documents, even if basic assessments of economies' prospects do not significantly differ at any given moment in time.
1. Data are based on GDP measured in average 2010-19 prices and market exchange rates.
2. Fiscal-year-based numbers. The fiscal year (FY) runs from July 1 to June 30 in the Arab Republic of Egypt, with the column for 2021 reflecting FY2020/21. For the Islamic Republic of Iran, it runs from March 21 through March 20, with the column for 2021 reflecting FY2021/22.
3. Forecasts for Lebanon (beyond 2023), the Syrian Arab Republic (beyond 2023), and the Republic of Yemen (beyond 2024) are excluded because of a high degree of uncertainty. Forecasts for Libya beyond 2022 were excluded in the June 2023 edition of the Global Economic Prospects report because of a high degree of uncertainty.

AI WILL TRANSFORM THE GLOBAL ECONOMY: LET'S MAKE SURE IT BENEFITS HUMANITY

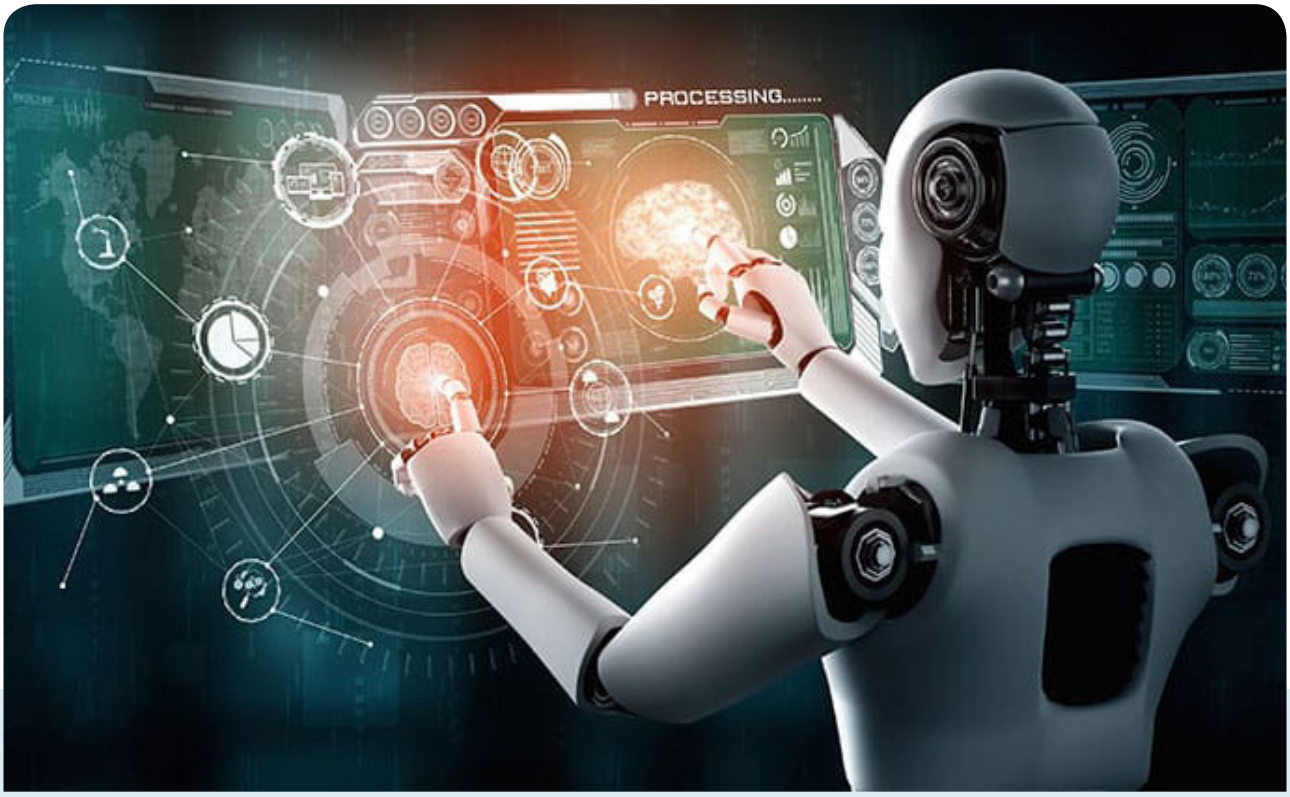

We are on the brink of a technological revolution that could jumpstart productivity, boost global growth and raise incomes around the world. Yet it could also replace jobs and deepen inequality.

The rapid advance of artificial intelligence has captivated the world, causing both excitement and alarm, and raising important questions about its potential impact on the global economy. The net effect is difficult to foresee, as AI will ripple through economies in complex ways. What we can say with some confidence is that we will need to come up with a set of policies to safely leverage the vast potential of AI for the benefit of humanity.

RESHAPING THE NATURE OF WORK

In a new analysis, IMF staff examine the potential impact of AI on the global labor market. Many studies have predicted the likelihood that jobs will be replaced by AI. Yet we know that in many cases AI is likely to complement human work. The IMF analysis captures both these forces.

The findings are striking: almost 40 percent of global employment is exposed to AI. Historically, automation and information technology have tended to affect routine tasks, but one of the things that sets AI apart is its ability to impact high-skilled jobs. As a result, advanced economies face greater risks from AI—but also more opportunities to leverage its benefits—compared with emerging market

and developing economies.

In advanced economies, about 60 percent of jobs may be impacted by AI. Roughly half the exposed jobs may benefit from AI integration, enhancing productivity. For the other half, AI applications may execute key tasks currently performed by humans, which could lower labor demand, leading to lower wages and reduced hiring. In the most extreme cases, some of these jobs may disappear.

In emerging markets and low-income countries, by contrast, AI exposure is expected to be 40 percent and 26 percent, respectively. These findings suggest emerging market and developing economies face fewer immediate disruptions from AI. At the same time, many of these countries don't have the infrastructure or skilled workforces to harness the benefits of AI, raising the risk that over time the technology could worsen inequality among nations.

AI could also affect income and wealth inequality within countries. We may see polarization within income brackets, with workers who can harness AI seeing an increase in their productivity and wages—and those who cannot falling behind. Research shows that AI can help less experienced workers enhance their productivity more quickly. Younger workers may find it easier to exploit opportunities, while older workers could struggle to adapt.

The effect on labor income will largely depend on the extent to which AI will complement high-income workers. If AI significantly complements higher-income workers, it may lead to a disproportionate increase in their labor income. Moreover, gains in productivity from firms that adopt AI will likely boost capital returns, which may also favor high earners. Both of these phenomena could exacerbate inequality.

In most scenarios, AI will likely worsen overall inequality, a troubling trend that policymakers must proactively address to prevent the technology from further stoking social tensions. It is crucial for countries to establish comprehensive social safety nets and offer retraining programs for vulnerable workers. In doing so, we can make the AI transition more inclusive, protecting livelihoods and curbing inequality.

AN INCLUSIVE AI-DRIVEN WORLD

AI is being integrated into businesses around the world at remarkable speed, underscoring the need for policymakers to act.

To help countries craft the right policies, the IMF has developed an AI Preparedness Index that measures readiness in areas such as digital infrastructure, human-capital and labor-market policies, innovation and economic integration, and regulation and ethics.

The human-capital and labor-market policies component, for example, evaluates elements such as years of schooling and job-market mobility, as well as the proportion of the population covered by social safety nets. The regulation and ethics component assesses the adaptability to digital business models of a country's legal framework and the presence of strong governance for effective enforcement.

Using the index, IMF staff assessed the readiness of 125 countries. The findings reveal that wealthier economies, including advanced and some emerging market economies, tend to be better equipped for AI adoption than low-income countries, though there is considerable variation across countries. Singapore, the United States and Denmark posted the highest scores on the index, based on their strong results in all four categories tracked.

Guided by the insights from the AI Preparedness Index, advanced economies should prioritize AI innovation and integration while developing robust regulatory frameworks. This approach will cultivate a safe and responsible AI environment, helping maintain public trust. For emerging market and developing economies, the priority should be laying a strong foundation through investments in digital infrastructure and a digitally competent workforce.

THE AI AWAKENING

Generative AI has introduced tantalizing new possibilities. Yet the initial excitement surrounding AI has given way to genuine and growing concerns. This issue is an early attempt to understand AI's implications for growth, jobs, inequality, and finance.

This issue of Finance & Development was produced entirely with human intelligence. But someday soon at least parts of this magazine may be assisted by artificial intelligence—a topic that has dominated global discourse since ChatGPT's introduction one year ago.

Generative AI has introduced tantalizing new possibilities in both the public and private spheres. Think how these "machines of the mind" can improve health care diagnoses, close education gaps, tackle food insecurity with more efficient farming, drive planetary exploration—not to mention eliminate the drudgery of work.

Yet the initial excitement surrounding AI has given way to genuine and growing concerns—including about the spread of misinformation that disrupts democracy and destabilizes economies, threats to jobs across the skills spectrum, a widening of the gulf separating the haves and have-nots, and the proliferation of biases, both human and computational.

This issue is an early attempt to understand AI's implications for growth, jobs, inequality, and finance. We bring together leading thinkers to explore how to prepare for an AI world.

In our lead article, Stanford's Erik Brynjolfsson and Gabriel Unger¬¬ sketch two wildly different potential outcomes (beneficial

or detrimental) for AI's effect on each of three important facets of the economy—productivity growth, income inequality, and industrial concentration (the collective market share of the largest firms in a sector). The future that emerges will be a consequence of many things, including technological and policy decisions made today, they note.

For MIT's Daron Acemoglu and Simon Johnson, AI's ultimate impact depends on how it affects workers. Innovation always leads to higher productivity, but not always to shared prosperity, depending on whether machines complement or replace humans. The economists outline policies, such as giving labor a voice, that can redirect efforts away from pure automation toward a more "human-complementary" path that creates new and higher-quality tasks.

AI progresses by leaps and bounds. Given its inherent unpredictability, Anton Korinek, of the University of Virginia, recommends scenario planning. He lays out how different technological paths, depending on whether—and how soon—AI exceeds human intelligence, would lead to vastly different outcomes for the economy and workers. Policymakers should prepare reforms for these multiple scenarios and revise as the future unfolds, he notes.

This leads us to AI governance. Ian Bremmer, president of Eurasia Group, and Mustafa Suleyman, CEO of Inflection AI, point to regulatory challenges amid a race for AI supremacy among governments. They warn that governing AI will be among the international community's most difficult challenges in coming decades and outline principles for AI policymaking.

The IMF's Gita Gopinath urges balancing innovation and regulation in developing a unique set of policies for AI. Because AI operates across borders, we urgently need global cooperation to maximize the enormous opportunities of this technology while minimizing the obvious harms to society, she writes.

In other thought-provoking articles, Daniel Björkegren and Joshua Blumenstock show how Kenya, Sierra Leone, and Togo adapted AI to benefit the poor. Nandan Nilekani describes how India is on a cusp of an AI revolution to address pressing economic and social challenges. And we profile Harvard labor economist Lawrence F. Katz, whose defining work on inequality illuminates the discussion on AI.

AI can develop in very different directions, underscoring the role of society in actively and collectively determining its future. What is clear is that the technology must be guided as tools that can enhance, rather than undermine, human potential and ingenuity. Ultimately, it's about what AI can do to help people.

SHARING THE GAINS OF AUTOMATION: THE ROLE OF FISCAL POLICY

For many observers, automation has been responsible for both strong economic growth and rising inequality in many countries in recent decades. Automation raises productivity, but it can exacerbate inequality. This is because it replaces low-skilled workers and helps owners of capital earn bigger monopoly rents. And with the advent of next-level automation in the form of robots, the challenge is more pressing than ever.

In recent IMF staff research, however, we find that the right fiscal policies—government spending and tax policies—can improve the

trade-off between economic growth and inequality. But not all fiscal policies are equally effective in this regard.

We studied several comprehensive fiscal policy packages to address the growth-inequality tradeoffs in the era of automation. Inequality can generally be reduced by redistributing some of the gains of automation from winners (owners of capital and skilled workers) toward losers (generally low-skilled workers, who suffer from job loss and low wages). That said, redistribution policies generally require additional taxation, which can depress investment and labor supply and may thus reduce output. We discuss the pros and cons of various policy packages and seek to define the relevant growth-inequality trade-offs for each of them.

FINDING THE RIGHT BALANCE

For our analysis, we captured the defining features of automation: replacing low-skilled workers and raising the productivity, profits, and thus the market power of its adopters. We link corporate market power to the degree of automation based on empirical evidence. Specifically, we assume a positive correlation between the firms' price markup (a measure of market power) and their usage of robots (a proxy for automation), calibrating the relationship using US data. Intuitively, the higher the robots per worker, the higher the productivity, and the higher the profits. For example, large firms can take advantage of owning the platform they established and acquiring other firms in the same sector to obtain high market shares and large markups.

Our research looks at the growth-inequality tradeoffs through the prism of three tax-and-redistribute packages: a tax on capital income, a tax on excess corporate profits (the markup tax), and a tax on robots. All packages involve an increase in a particular tax, with the proceeds used for transfers to the low-skilled workers. A fourth package directly cuts the wage tax for the unskilled workers.

We found the effects and trade-offs are very different in the short term vs. the long run. In the short term, three policy packages (excluding the capital income tax) deliver modest output-per-capita gains and a sizable reduction in inequality. However, as time passes, capital accumulation and productivity begin to lag. The robot tax is the most powerful tool to reduce inequality, as it slows down the replacement of low-skilled labor by robots, but the flip side of this is slower accumulation of highly productive robots and forgone output. Similarly, a tax cut of wages of unskilled workers both reduces inequality and raises output in the short run, while the larger share of unskilled labor (less productive than robots) weighs on the productivity in the long run.

Another way to look at the problem is to compare income dynamics of skilled and unskilled workers, a key aspect of inequality. The story is similar. Skilled workers, who work with (and thus complement) robots in the production process, will see an initial boost to their incomes but a gradual decline over a longer period. Unskilled workers benefit from redistribution policies in a durable way, although the improvements fizzle out in the long term.

THREE LESSONS LEARNED

- Fiscal policy instruments can reduce inequality, generally at the cost of some

foregone growth in the long term. The specific point to be chosen along this trade-off depends on society's preferences regarding growth and inequality.

- Policymakers should consider both the short- and long-run benefits and costs of policies. What performs best in the short term can turn costly in the long term. This does not automatically invalidate such policies—societal preferences will have the last word—but needs to be taken into account.
- Fiscal policy could most efficiently address the equity-efficiency tradeoff by taxing excess profit of firms with market power in the automated economy.

The post-COVID era could see an acceleration in the adoption of automation, especially given the emerging labor shortages in many countries. Our analysis provides some insights on what policy can do to ameliorate the negative side effects of this process.

Advanced-economy advantage

Wealthier countries often are better equipped for AI adoption.

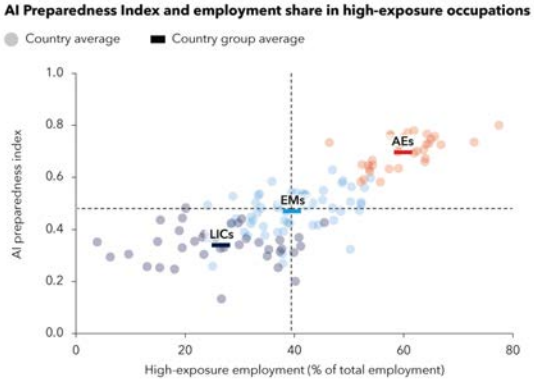

Source: Fraser Institute, ILO, International Telecommunication Union, United Nations, Universal Postal Union, World Bank, World Economic Forum, and IMF staff calculations.
Note: Plot reflects 32 advanced economies, 56 emerging market economies, and 37 low-income countries. Dotted reference lines are derived from AI Preparedness Index median values and high-exposure employment.

IMF

AI's impact on jobs

Most jobs are exposed to AI in advanced economies, with smaller shares in emerging markets and low-income countries.

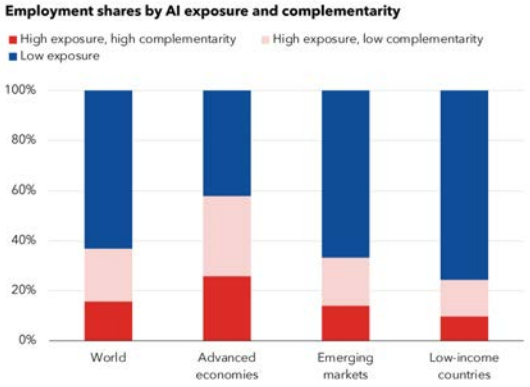

Source: International Labour Organization (ILO) and IMF staff calculations
Note: Share of employment within each country group is calculated as the working-age-population-weighted average.

IMF

Skills gap

Policies to address automation can reduce the inequality in disposable incomes, but the win-win outcome for skilled and unskilled labor is present only in the short-to-medium term.

(Change in disposable incomes of skilled workers, relative to the baseline, percentage points)

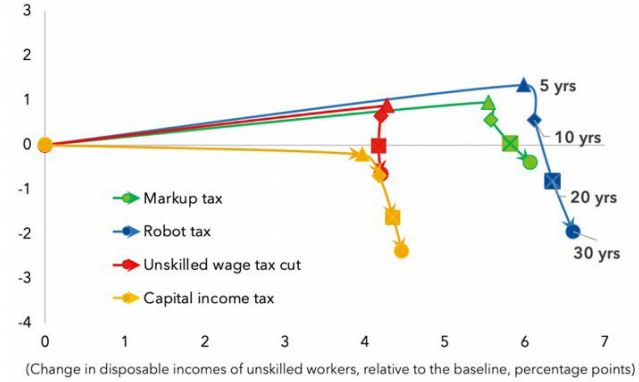

Source: IMF staff calculations.

IMF

Short-term gain, long-term pain

Certain taxes to help deal with the tradeoffs of automation can reduce inequality initially at the price of weighing on economic growth eventually.

(change in Gini, relative to the baseline, percentage points)

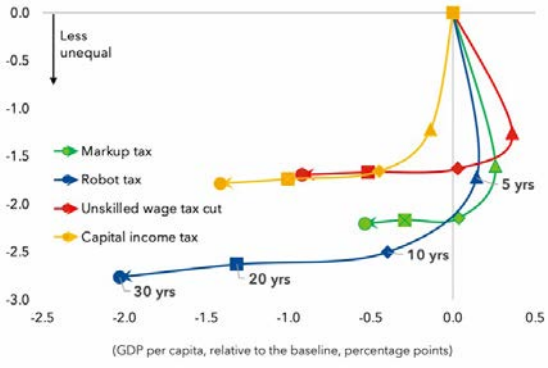

Source: IMF staff calculations.
Note: The Gini coefficient is a measure of income inequality; a higher Gini coefficient shows higher inequality.

IMF

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

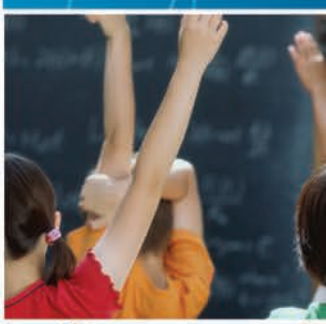

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262